الأمم المتحدة

A/HRC/50/40

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

جائحة مرض فيروس كورونا: الدروس المستفادة وآفاق المستقبل

تقرير الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

موجز

في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرارات المجلس 4/17 و22/26 و7/35 و15/44، يبين الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال السبل التي تصدت بها مختلف الجهات الفاعلة لجائحة مرض فيروس كورونا ولما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية. ويسلط التقرير الضوء على الدروس المستفادة ويحدد الفرص السانحة لحماية حقوق الإنسان واحترامها والتحديات الماثلة في هذا المجال.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- السياق والغايات والأهداف

1- شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبها الاجتماعية - الاقتصادية اختباراً لقيادات الحكومات والأعمال التجارية ولقدرتها على اتخاذ إجراءات ممتثلة لحقوق الإنسان في تصديها للجائحة. فقد سلطت الجائحة الضوء على أوجه التفاوت القائمة وفاقمتها وأدت إلى أزمة هائلة الأبعاد في مجال حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تتعلم الدول والأعمال التجارية وجميع الجهات صاحبة المصلحة الدروس المستفادة من الجائحة وأن تتخذ إجراءات تتناسب مع التحدي الماثل، بما في ذلك تدابير تكفل الحد من التكلفة البشرية للأزمات المستقبلية، وإنقاذ الأرواح، وحماية حقوق الإنسان.

2- ويبين الفريق العامل في هذا التقرير السبل التي تصدت بها الدول والأعمال التجارية والمجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة الأخرى للجائحة ولما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية. ويسلط التقرير الضوء على الدروس المستفادة ويحدد الفرص السانحة لحماية حقوق الإنسان واحترامها والتحديات الماثلة في هذا المجال، استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"[(1)]. وينظر التقرير، في التوصيات المقدمة فيه، في السبل التي يمكن بها لجدول أعمال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن يسهم في "إعادة البناء على نحو أفضل" والتصدي للأزمات العالمية الناشئة وأن يكفل في الوقت ذاته اتخاذ إجراءات تمنع انتهاك حقوق الإنسان في سياق أنشطة الأعمال التجارية وتحمي تلك الحقوق.

3- ويشدد الفريق العامل، في هذا التقرير، على ضرورة أن تحرص الحكومات والأعمال التجارية على اتباع نهج مستدام محوره الإنسان في مكافحة الجائحة وغيرها من الأزمات، بما في ذلك النزاعات، وتغير المناخ، والتلوث البيئي، والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والناجمة عن المظالم وعن تزايد أوجه التفاوت. ويسلط الضوء على ما هو مطلوب بموجب المبادئ التوجيهية لضمان أن تكون الدول والأعمال التجارية قادرة على التصدي للأزمات بطريقة تحمي حقوق الإنسان وتحترمها وتمنع انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل. ويؤكد الفريق العامل على أن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات أسرع وأوسع نطاقاً، من خلال مزيج ذكي من التدابير الإلزامية والطوعية، ونماذج الأعمال التي تفضي إلى التحول وتعترف بما يواجه المجتمعات والاقتصادات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من تحديات في مجال حقوق الإنسان والبيئة وتتصدى لها.

ثانياً- المنهجية

4- ويستند الفريق العامل في هذا التقرير إلى المساهمات التي تلقاها رداً على دعوته إلى تقديم مدخلات[(2)]، وإلى مشاورةٍ أجريت خلال الدورة الحادية والثلاثين للفريق العامل، وإلى الجلسات ذات الصلة

(1) A/HRC/17/31، المرفق.

(2) انظر https://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/CFI-report-50th-session-HRC.aspx.

المعقودة خلال الدورتين التاسعة[3] والعاشرة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[4]. ومن المعلومات الأخرى الواردة التي استعرضها الفريق العامل، تقارير عن الممارسات الجيدة في سياق فيروس كورونا[5] وما تلقاه من ردود وجيهة على الاستبيان الذي أرسل في عام 2020 تمهيداً لوضع خارطة طريق للمستقبل، بعد مضي عقدٍ من الزمن على إقرار المجلس المبادئ التوجيهية[6]. ويأتي هذا التقرير في أعقاب سلسلةٍ من الأعمال السابقة التي اضطلع بها الفريق العامل، مثل "خارطة طريق للتعافي المسؤول في أوقات الأزمات"[7] و"ضمان احترام قطاع الأعمال لحقوق الإنسان أثناء أزمة كوفيد-19 وما بعدها: أهمية المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"[8]، فضلاً عن الأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[9].

ثالثاً- تقييم الآثار السلبية المتصلة بالأعمال التجارية على حقوق الإنسان أثناء الجائحة

5- بحلول آذار/مارس 2022، تجاوز عدد حالات الإصابة المؤكدة بمرض فيروس كورونا 458 مليون حالة وتوفي أكثر من 6 ملايين شخص جراء إصابتهم بالفيروس[10]. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، توقف تعافي سوق العمل العالمي من الجائحة خلال عام 2021، وكان مجموع ساعات العمل على الصعيد العالمي في عام 2021 أقل بكثير من المجموع المسجل في عام 2019[11]. وفي الوقت الراهن، يتوقع أن تظل مستويات البطالة على الصعيد العالمي أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة حتى عام 2023، على أقل تقدير. ويُقدَّر عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في عام 2022 بزهاء 207

(3) انظر https://2020unforumbhr.sched.com/event/fD0O/addressing-vulnerabilities-of-migrant-workers-covid-19-and-beyond?linkback=grid؛ وhttps://2020unforumbhr.sched.com/event/fD2E/time-for-action-the-role-of-human-rights-defenders-in-defending-rights-during-crisis-and-when-building-back-better?linkback=grid؛ وhttps://2020unforumbhr.sched.com/event/fD2R/building-back-better-to-prevent-climate-crisis-what-states-and-businesses-need-to-do?linkback=grid؛ وhttps://2020unforumbhr.sched.com/event/fD4e/preventing-conflict-what-role-for-the-guiding-principles-in-peace-and-security?linkback=grid.

(4) انظر https://10unforumbhr2021.sched.com/event/p7lI/covid-19-lessons-learnt-and-moving-forward?linkback=grid (sched.com).

(5) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/states-submissions-good-practices-corona-virus-context.

(6) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(7) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/WG/Responsible-recovery-information-note.pdf.

(8) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25837&LangID=E.

(9) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/BusinessAndHR-COVID19.pdf.

(10) انظر https://covid19.who.int/.

(11) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_824092.pdf.

ملايين شـــخص، مقارنة بما عدده 186 مليون في عام 2019[12]. ووفقاً للمدير العام لمنظمة العمل الدولية، "لا تزال آفاق التعافي هشة ولا تزال مسيرة التعافي بطيئةً ومجهولة المصير"[13].

6- وبالإضافة إلى الآثار الصحية الجسدية للجائحة، تم، في عام 2020، تشخيص 53 مليون حالة إضـافية من اضـطرابات الاكتئاب الشـديد و76 مليون حالة من اضـطرابات القلق، بما في ذلك من جراء الآثار المجتمعة لانخفاض القدرة على الحركة، والاطلاع يومياً على معدلات الإصـــابة، وتدابير الإغلاق الشامل، وقلة وسائل النقل العام، وإغلاق المدارس والشركات، وانخفاض التواصل الاجتماعي[14].

7- وأثرت الجائحة بوجه خاص على عدد من الفئات، منها الشباب وكبار السن واللاجئون والعمال المهاجرون والعمال ذوو الإعاقة والأقليات والشـــعوب الأصـــلية[15]. وضـــاعفت الجائحة من أوجه الاستضعاف التي تواجه النساء والفتيات أصلاً، بما فيها العنف الجنساني، وزادت من اتساع نطاق أوجه التفاوت الجنسانية والاجتماعية – الاقتصادية. ورأت بعض النساء والفتيات أن مسؤوليات الرعاية الواقعة على عاتقهن أصبحت أكثر استهلاكاً للوقت إبان الجائحة، الأمر الذي أثر على توظيفهن وتعليمهن، كما رأين أن رعاية الأفراد المصابين بكوفيد-19 تعرضهن لخطر أكبر للإصابة بالعدوى. وكان الوضع صعباً للغاية بالنسبة لنساء الشعوب الأصلية، اللائي كثيراً ما يعانين من أشكال التمييز المتداخلة لكونهن نساء ولانتمائهن إلى الشعوب الأصلية ولكونهن مهمشات اقتصادياً[16]. وأكدت منظمة العمل الدولية أن النساء تأثرن أكثر من غيرهن من جراء الجائحة، حيث كن يشكلن ما نسبته 38,9 في المائة من إجمالي العمالة قبل الجائحة (2019) بينما أصبحن يشكلن ما نسبته 47,6 في المائة ممن فقدوا وظائفهم في عام 2020. وأثرت الجائحة أيضـاً تأثيراً شـديداً على الشـباب، الذين كانوا يمثلون ما نسـبته 13 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2019 وأصبحوا يمثلون ما نسبته 34,2 في المائة ممن فقدوا وظائفهم في عام 2020[17].

8- وتزامنت الجائحة وعواقبها الاجتماعية – الاقتصادية مع نشوب نزاعات، وتغير المناخ، والتلوث البيئي، وتحديات حقوق الإنسان الناجمة عن المظالم والتمييز وتزايد أوجه التفاوت التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاقتصادية العالمية والإقليمية والوطنية. وساهمت القرارات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الاقتصادية إبان الجائحة في إضعاف تدابير حماية العمال خصوصاً، والمجتمعات عموماً. وانتشرت إجراءات إغلاق أماكن العمل. وتكبدت الشركات خسائر في الإيرادات وبلغت حالات الإعسار حداً لم يسبق له مثيل، مما

(12) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_834081.pdf.

(13) انظر https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_834117/lang--en/index.htm.

(14) انظر https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(21)02143-7/fulltext#section-3d6acba1-acea-4be2-8dc9-b7e14e5b6583.

(15) انظر https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_world_of_work_and_covid-19_june_2020.pdf.

(16) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf؛ و https://www.oxfam.org/en/research/no-one-safe-coronavirus-until-everyone؛ و https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621028/bp-avoiding-ethnocide-210720-en.pdf.

(17) انظر https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_824092/lang--en/index.htm.

أدى إلى فقدان الملايين وظائفهم أو تسريح ملايين الموظفين من دون منحهم أي تعويض فعلي في أغلب الأحيان. وتزايدت التهديدات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم القادة النقابيون[18].

9- وسلطت الجائحة الضوء على العديد من المشاكل القائمة، بما فيها الممارسات التي تتبعها الحكومات في منح الصفقات العمومية، ولا سيما في سياق شراء معدات الوقاية الشخصية، وعدم احترام حقوق العمال، ولا سيما في سلاسل الإمداد العالمية[19]. وساهمت بعض الشركات في تدهور الوضع من خلال تلبية الطلب المتزايد على الأدوية والأقنعة والقفازات والمعقمات عن طريق تصنيع إمدادات طبية غير مستوفية للمعايير المطلوبة أو عن طريق زيادة أسعار الإمدادات الطبية، مثل الأقنعة، إلى حد مفرط، على نحو ما حدث، مثلاً، في العراق واليمن[20].

10- ومن بين أشد الفئات تعرضاً لأسوأ آثار الأزمة، الملايين من العمال الذين يعملون في أسفل سلسلة الإمداد، في ظروف محفوفة بالمخاطر، ومعظمهم من النساء والمعيلين الرئيسيين لأسرهم ومجتمعاتهم. وكثيرا ما يكون هؤلاء العمال أول من يتم تسريحهم مؤقتاً وآخر من يستفيد من الدعم، مع أنهم عمال فقراء يتقاضون أجوراً زهيدة، ويعملون في ظروف خطيرة غير آمنة، ويتعرضون للتمييز ولا يتمتعون بحماية اجتماعية تُذكر ولا بضمانٍ لحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتعرض الأشخاص الذين يعملون في وظائف محفوفة بالمخاطر والعمال المؤقتون والعمال المهاجرون والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من غيرهم لآثار السلبية للجائحة، نظراً لعدم تمتعهم بأي حماية وعدم استقرار وظائفهم[21]. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن العمال بالقطعة (الذين يتقاضون أجراً عن كل وحدة ينتجونها بدلاً من تلقي أجر على ساعات عملهم)، كعمال الأغذية البحرية المهاجرين في تايلند، من كسب الحد الأدنى للأجور، ولم يحصلوا على دعم من أرباب عملهم أو حصلوا على دعم ضئيل للغاية، الأمر الذي أوقعهم في براثن الديون أو غير ذلك من الأوضاع الهشة[22]. وتعرض العمال الزراعيون المهاجرون لضغوط متزايدة بسبب نقص العمالة من جراء القيود المفروضة على السفر والاستيراد[23]. وفي بعض الدول، مثل قطر، أفادت التقارير بأن آلاف العمال الأجانب سُرحوا ورحلوا إلى بلدانهم الأصلية أثناء الجائحة من دون الحصول على مستحقاتهم المالية، كما أفادت بحدوث حالات تأخير في دفع رواتبهم[24].

11- وعلاوة على ذلك، واجه العمال في قطاعات معينة تحديات فريدة من نوعها إبان الجائحة، مما أدى إلى دعوات إلى إيلاء الاهتمام لمحنتهم. فعلى سبيل المثال، في مواجهة الأزمة الإنسانية التي سببتها الجائحة للبحارة، الذين ظل العديد منهم عالقين في البحر لفترة أطول بكثير مما كان معتاداً في فترة ما قبل

(18) انظر https://www.business-humanrights.org/en/from-us/media-centre/attacks-and-risk-to-business-and-human-rights-defenders-worsened-in-2020/.

(19) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/nhris/danish-institute.pdf.

(20) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/MAAT.pdf.

(21) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_834067.pdf؛ و https://www.who.int/news/item/13-10-2020-impact-of-covid-19-on-people%27s-livelihoods-their-health-and-our-food-systems؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf.

(22) انظر https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621193/bp-precarity-pandemic-thailand-seafood-workers-300721-en.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf.

(23) انظر https://www.fao.org/news/story/pt/item/1268059/icode/.

(24) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/MAAT.pdf.

الجائحة، أصدر الفريق العامل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة نداءً مشتركاً للعمل، داعين فيه مؤسسات الأعمال المعنية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان لمعالجة الأزمة الإنسانية في قطاع صناعة النقل البحري وفقاً للمبادئ التوجيهية[25]. وفقد الملايين من العمال في قطاع صناعة الملابس وظائفهم بسبب إلغاء الشركات طلباتها ورفضها الدفع لمورديها[26] (في حين تفيد التقارير بأن 10 من أكبر العلامات التجارية للملابس في العالم دفعت، في عام 2019، ما قدره 21 مليار دولار لمساهميها في شكل أرباح وإعادة شراء أسهم)[27]، مما أدى إلى توجيه دعوات إلى العلامات التجارية لكي تخفف من تأثير الجائحة على هؤلاء العمال[28].

12- وتتيح الأزمات العالمية، مثل الجائحة، للحكومات ومؤسسات الأعمال فرصة إعادة تشكيل الاقتصادات بطريقة تكفل احترام الحقوق، ووضع حقوق الإنسان في صلب خطط التعافي، وتعلم الدروس من الماضي من أجل "بناء المستقبل" على نحو أذكى وأفضل وأكثر إنصافاً[29]. وأحد الأمثلة على ذلك، خطة الاستجابة الاجتماعية – الاقتصادية التي اعتمدتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والتي تسعى إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية وزيادة مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرار. وباتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، تهدف الخطة في نهاية المطاف إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت[30]. وفي شباط/فبراير 2021، أصدرت مجموعة من قادة العالم إعلاناً جاء فيه: "أننا يجب ألا نخاف من أن يكون العالم في فترة ما بعد الجائحة مختلفاً عما كان عليه في السابق. بل ينبغي لنا أن نتقبله وأن نستغل جميع المحافل المناسبة والفرص المتاحة لجعله عالماً أفضل من خلال النهوض بقضية التعاون الدولي"[31]. ذلك أن اللحظة الحالية، التي يتصدى فيها العالم للجائحة ويرسم مساراً للخروج منها، تشكل منعطفاً حاسماً. فالقرارات التي تتخذها الحكومات وقادة قطاع الأعمال يمكن أن تحدد مساراً أكثر استدامة ومرونة للأسواق والاقتصادات العالمية والمحلية. وتوفر المبادئ التوجيهية نموذجاً يمكن أن تسترشد به الدول والأعمال التجارية في التخطيط لتعافٍ مسؤول من الجائحة ولسبل التعامل مع الأزمات المقبلة.

(25) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Joint_statement_Covid19_and_seafarers.pdf.

(26) انظر https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/major-apparel-brands-delay-cancel-orders-in-response-to-pandemic-risking-livelihoods-of-millions-of-garment-workers-in-their-supply-chains/.

(27) انظر https://assets.oxfamamerica.org/media/documents/bp-power-profits-pandemic-100920-en.pdf؛ و https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/oxfam.pdf.

(28) انظر https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/csos-call-on-govts-brands-suppliers-to-urgently-mitigate-health-economic-impacts-on-60-million-garment-workers-bearing-brunt-of-covid-19-crisis/.

(29) انظر https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/stocktaking-10th-anniversary-ungps.

(30) انظر https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/speeches/2021/high-level-political-segment-of-46th-united-nations-human-rights.html.

(31) انظر https://www.project-syndicate.org/commentary/multilateralism-for-the-masses-by-emmanuel-macron-et-al-2020-02.

رابعاً- الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة وسبل مواجهة الأزمات في المستقبل

ألف- واجب الدول في حماية حقوق الإنسان: الحماية من الانتهاكات التي ترتكبها مؤسسات الأعمال أثناء الأزمات

13- ينبغي للدول، لكي تفي بواجبها في حماية حقوق الإنسان في إطار الركيزة الأولى من المبادئ التوجيهية، أن تضع احتياجات الناس في صميم جهود تصديها للجائحة والتعافي منها، وهي جهود تشارك فيها مؤسسات الأعمال[32]، وذلك باستخدام مزيج ذكي من التدابير القانونية والسياساتية لمطالبة مؤسسات الأعمال باحترام حقوق الإنسان وتمكينها من ذلك.

14- واعتمدت الدول تدابير شتى للتخفيف من أثر الجائحة على مؤسسات الأعمال. ومن تلك التدابير، تقديم المساعدة المالية المباشرة وغير المباشرة إلى مؤسسات الأعمال والموظفين والعمال، على اختلاف عقود عملهم، والعاطلين عن العمل[33]؛ ودعم قدرة العمال والمستهلكين على الوصول إلى الفضاء الرقمي وعلى الاتصال الإلكتروني في بلدانٍ منها، على سبيل المثال، كمبوديا[34] وشيلي[35] وكوستاريكا[36] وكرواتيا[37] والمكسيك[38] والبرتغال[39] والاتحاد الروسي[40] والمملكة العربية السعودية[41]؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية في بلدانٍ منها، على سبيل المثال، العراق[42] والمكسيك[43] والبرتغال[44] والاتحاد الروسي[45]؛ ومنح فترات سماح إضافية للتمكين من الوفاء بالالتزامات الضريبية في بلدانٍ منها، على سبيل المثال، المكسيك[46]؛ والسماح بترتيبات عمل مرنة في بلدانٍ منها، على سبيل المثال، الفلبين[47]؛ والسماح بالعمل عن بُعد في بلدانٍ منها، على سبيل المثال،

(32) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/BusinessAndHR-COVID19.pdf.

(33) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/states-submissions-good-practices-corona-virus-context.

(34) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Cambodia.pdf.

(35) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/CHILE.pdf (بالإسبانية).

(36) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COSTA-RICA.pdf (بالإسبانية).

(37) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Croatia.pdf.

(38) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/CFI-HRC50-submissions-Mexico-1.pdf (بالإسبانية).

(39) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/portugal-submission-covid19.pdf.

(40) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Russia_3.pdf (بالروسية).

(41) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

(42) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf (بالعربية).

(43) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/CFI-HRC50-submissions-Mexico-1pdf (بالإسبانية).

(44) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Portugal.pdf.

(45) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Russia_3.pdf (بالروسية).

(46) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/CFI-HRC50-submissions-Mexico-1.pdf (بالإسبانية).

(47) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Philipppines.pdf.

الأرجنتين[48] والبرتغال[49] وإسبانيا[50]؛ وتكثيف التنمية الاقتصادية الريفية في كمبوديا[51]؛ وتوفير حزم مساعدات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إندونيسيا [52]وموريشيوس[53] والمملكة العربية السعودية[54]؛ ودعم أشد القطاعات تضرراً من الجائحة، مثل قطاع السياحة في سويسرا[55].

15- وقدمت بعض الدول حزم معونات وحوافز اقتصادية لمؤسسات الأعمال واشترطت على المستفيدين من هذه الحزم احترام حقوق الإنسان في جميع أنشطتهم. ومن التدابير التي اتخذتها الدول في هذا الصدد، حظر تسريح المتعاقدين المؤقتين وحظر إنهاء عقود العمل في إسبانيا[56]؛ وفرض شروط تربط حصول أرباب العمل على قروض بإبقائهم على القوة العاملة لديهم في المكسيك[57]؛ وربط إمكانية الحصول على مساعدات مالية للتعافي من الأزمة بموافقة الشركات على عدم توزيع أرباح على المساهمين فيها وبعدم طرح أسهم لإعادة الشراء في الدانمرك[58]؛ وفرض حظر مؤقت على إعادة شراء الأسهم على الشركات التي تتلقى مساعدات مالية حكومية في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[59]؛ وإجبار المديرين التنفيذيين على ردّ المكافآت التي تدفعها لهم الشركات التي تتلقى أموالاً في إطار تدابير الإنقاذ الاتحادية من الحكومة في النمسا[60]؛ ومنع الشركات التي تلجأ إلى الملاذات الضريبية من الحصول على المساعدات المالية الحكومية المرتبطة بالجائحة، ومنع الشركات المسجلة في ملاذات ضريبية في الخارج من الاستفادة من تدابير الإنقاذ الحكومية في الدانمرك وفرنسا وبولندا[61]. وعززت بعض الدول، مثل بوروندي[62] والعراق[63] والبرتغال[64] والمملكة العربية السعودية[65]، نظم الرصد المعمول بها فيها لضمان استمرار اتساق سلوك مؤسسات الأعمال مع القوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

(48) انظر https://www.boletinoficial.gob.ar/detalleAviso/primera/233626/20200814 (بالإسبانية).

(49) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Portugal.pdf.

(50) انظر https://www.landac.com/en/the-remote-working-law-in-spain/.

(51) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Cambodia.pdf.

(52) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/indonesia-submission-covid19.pdf.

(53) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Mauritius-1.pdf.

(54) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

(55) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SWITZERLAND.pdf (بالفرنسية).

(56) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Spain.pdf (بالإسبانية).

(57) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/CFI-HRC50-submissions-Mexico-1.pdf (بالإسبانية).

(58) انظر https://www.nordicpolicycentre.org.au/denmark_bars_tax_haven_companies_from_covid_19_financial_aid.

(59) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf.

(60) انظر https://www.reuters.com/article/us-lufthansa-austrian-bonuses/austrian-airlines-execs-topay-back-bonuses-after-bailout-furore-idUSKCN25F2D3.

(61) انظر https://www.nordicpolicycentre.org.au/denmark_bars_tax_haven_companies_from_covid_19_financial_aid؛ و https://www.businessinsider.com/france-coronavirus-bailout-tax-haven-registered-subsidies-ineligible-020-4?r=US&IR=T.

(62) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/BURUNDI.pdf (بالفرنسية).

(63) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf (بالعربية).

(64) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Portugal.pdf.

(65) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

16- وشمل الدعم الذي قدمته دول من بينها موريشيوس[66] والاتحاد الروسي[67] وسويسرا[68] أيضاً فئات العمال المستضعفين الأشد تضرراً من الجائحة. وطُبقت تدابير حماية محددة لفائدة الأرامل والمطلقات في العراق[69]، ووضِع برنامج وطني لرائدات الأعمال في كوستاريكا[70]، وسُن تشريع بشأن الفجوة في الأجور بين الجنسين في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومن المزمع سن تشريعين بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في ألمانيا وهولندا[71]. وتلقى الشباب دعماً خاصاً من جهات من بينها، مثلاً، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[72]، وفي العراق[73] والمكسيك[74]. وقُدِّم أيضاً دعم للأشخاص ذوي الإعاقة في أذربيجان[75] وكوستاريكا[76]، وإلى أفراد الشعوب الأصلية في كندا[77]. وأعيد العمال المهاجرون من صيادين وبحارة إلى وطنهم في إندونيسيا[78]، ومُددت تصاريح إقامة العمال الأجانب المنتهية صلاحيتها في المملكة العربية السعودية[79]. وفي الفلبين، اتُخذت مبادرة لتوفير فرص عمل مؤقتة للعمال النازحين وناقصي العمالة والعاملين لحسابهم الخاص[80]. وفي العراق[81] وتايلند[82]، شُرع في دفع منح مالية طارئة ووزِّعت أموال على العاملين في القطاع غير الرسمي.

17- غير أن الجائحة سلطت الضوء على بعض ما تتبعه الدول في جميع أنحاء العالم من سياسات وممارسات غير متماشية مع واجبها في حماية حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، في عدد من البلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا، أثرت بعض التشريعات التي سُنت والتدابير التي اتُخذت استجابة للجائحة تأثيراً شديداً على البيئة من خلال الحد من إنفاذ القوانين البيئية وتقليل إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بحماية البيئة، أو من خلال السماح للشركات العاملة في الصناعات المسببة للتلوث الشديد بالحصول

(66) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Mauritius-1.pdf.

(67) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Russia_3.pdf (بالروسية).

(68) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Switzerland.pdf (بالفرنسية).

(69) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf (بالعربية).

(70) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COSTA-RICA.pdf (بالإسبانية).

(71) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf.

(72) انظر https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/what-have-countries-done-to-support-young-people-in-the-covid-19-crisis-ac9f056c/.

(73) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf (بالعربية).

(74) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/CFI-HRC50-submissions-Mexico-1.pdf (بالإسبانية).

(75) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/azerbaijan-submission-covid19.pdf.

(76) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COSTA-RICA.pdf (بالإسبانية).

(77) انظر https://10unforumbhr2021.sched.com/event/p7lI/covid-19-lessons-learnt-and-moving-forward?linkback=grid (session recording, 42:20–47:30).

(78) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/GoodPracticesCoronavirus/indonesia-submission-covid19.pdf.

(79) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

(80) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Philipppines.pdf.

(81) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf.

(82) انظر https://www.bangkokpost.com/business/1914400/cash-goes-to-13-4m-non-formal-workers.

على مساعدات مالية في إطار إجراءات الإنقاذ[83]. وعلاوة على ذلك، علقت بعض الدول، مثل الهند، جوانب معينة من قوانين العمل التي تحمي صحة العمال وسلامتهم[84]. وفي بنغلاديش ونيبال وباكستان وسري لانكا، حاولت الحكومات تعديل قوانين العمل التي أثرت سلباً على حرية العمال في تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي[85]. وفي أمريكا اللاتينية، لم تتوقف الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية عن تنفيذ مشاريعها أثناء الجائحة لأن الحكومات اعتبرت هذه المشاريع استراتيجية أو ضرورية، الأمر الذي جعل مجتمعات السكان الأصليين المحليين أشد عرضة لخطر الإصابة بالفيروس[86]. وجاءت ترتيبات العمل عن بعد مصحوبة بشواغل بشأن عدم كفاية الحماية القانونية، بما في ذلك الافتقار إلى أدوات العمل في المنزل، وعدم كفاية الإشراف على الصحة والسلامة المهنيتين، وطول ساعات العمل، وعدم ملاءمة ظروف العمل، فضلا عن حماية خصوصية العمال[87].

18- ووضعت منظمات دولية وإقليمية شتى، من بينها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ومنظمة العمل الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمة هيومن رايتس ووتش، توجيهات وقدمت مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات وأدوات توعية لفائدة الدول بشأن سبل دعم السكان والشركات أثناء الأزمة وسبل الوفاء على نحو أفضل بما عليها من التزامات بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية[88].

19- وتشمل الدروس التي استفادتها الدول في مجال التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية ضرورة تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والتدريب في مجال حقوق الإنسان[89]؛ وضرورة مشاركة المجتمع المدني مشاركة نشطة في أنشطة التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان وفي جهود التصدي للأزمات؛ وضرورة تعزيز الإشراف على سلوك مؤسسات الأعمال[90]؛ وأهمية بناء مؤسسات اقتصادية قادرة على التصدي بسرعة للأزمات[91]؛ واعتماد أدوات

(83) A/HRC/47/50، الفقرة 67. انظر أيضاً https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/covid-19-polluting-industries-lobby-to-get-bailouts-and-suspend-environmental-protections/؛ وhttps://www.theguardian.com/environment/2020/apr/17/polluter-bailouts-and-lobbying-during-covid-19-pandemic.

(84) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/ITUC-ITF.pdf؛ وhttps://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-india-workers-trfn-idUSKBN22P00H.

(85) انظر https://www.industriall-union.org/alarming-attacks-on-labour-laws-during-covid-19-in-south-asia.

(86) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf؛ وhttps://www.cepal.org/sites/default/files/publication/files/46698/S2000893_en.pdf.

(87) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/ITUC-ITF.pdf؛ وhttps://www.washingtonpost.com/world/europe/coronavirus-remote-work-europe/2020/09/04/6e4a19c6-e23e-11ea-82d8-5e55d47e90ca_story.html.

(88) انظر https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=119_119686-962r78x4do&title=Supporting_people_and_companies_to_deal_with_the_Covid-19_virus؛ وhttps://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2020-0054_EN.pdf؛ وhttps://www.hrw.org/news/2020/06/29/protecting-economic-and-social-rights-during-and-post-covid-19؛ وhttps://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_771042.pdf؛ وhttps://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_806092.pdf.

(89) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COLOMBIA.pdf (بالإسبانية). وhttps://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COSTA-RICA.pdf (بالإسبانية).

(90) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

(91) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Iraq.pdf (بالعربية).

التكنولوجيا الرقمية[92]. وقد تعاملت حكومات عديدة بسرعة وحزم مع الجائحة، وهو ما يدل على أنها قادرة على التصرف بالقدر نفسه من السرعة والتفاني والمثابرة فيما يخص تغير المناخ وغيره من المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية، إن شاءت. ولا بد من الاستفادة من استعداد البلدان "لإعادة البناء على نحو أفضل"، أي استخدام الأزمة كحافز للانتقال إلى عالم أكثر اخضرارا وعدلا. ورغم أهمية الإشارة إلى المبادئ التوجيهية في خطط التعافي في فترة ما بعد الجائحة، فإن الإشارة إليها ينبغي أن تكون مصحوبة بشروط وآليات رصد محددة[93].

باء- مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء الأزمات

20- تظل المسؤولية المستقلة الواقعة على عاتق جميع مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان، على النحو المبين في الركيزة من المبادئ التوجيهية، قائمة حتى في أوقات الشدائد الاقتصادية وأثناء أزمات الصحة العامة وغيرها من الأزمات. وتظل هذه المسؤولية قائمة بصرف النظر عما إذا كانت الحكومات تفي بالتزاماتها أم لا وعن أساليب وفائها بهذه الالتزامات[94]. ويشير المبدأ التوجيهي 13 إلى أن مسؤولية مؤسسات الأعمال عن حقوق الإنسان تقتضي منها أن تتجنب التسبب في آثار تضر بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها وأن تعالج في الوقت ذاته هذه الآثار عند وقوعها؛ وأن تسعى إلى منع أو تخفيف الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها في إطار علاقاتها التجارية، حتى لو لم تكن قد ساهمت فيها. ويشمل ذلك الآثار الواقعة على عمال اليومية، والعمال غير المتعاقدين، والموظفين المؤقتين، والعاملين في ما يسمى باقتصاد العربة وفي غيره من أشكال العمل غير المستقر، والعاملين في جميع مراحل سلاسل الإمداد، فضلا عن العملاء والمجتمعات المحلية.

21- وعلى نحو ما أشار إليه الفريق العامل، فعلى الرغم من أن بعض مؤسسات الأعمال تؤدي دوراً خاصاً في حالات الأزمات، مرده إلى منتجاتها أو خدماتها، فإنها تتحمل جميعها مسؤولية منع ومعالجة ما ينجم عن أنشطتها من آثار على حقوق الإنسان ومسؤولية معاملة الناس معاملةً تحفظ كرامتهم[95]. ومن بين الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها مؤسسات الأعمال في هذا الصدد، التعهد ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بهدف تحديد آثار أنشطتها على حقوق الإنسان ومنع وقوعها والتخفيف من حدتها والخضوع للمساءلة عن سبل معالجتها لها؛ واتخاذ تدابير وقائية كافية لضمان صحة العمال وسلامتهم وحمايتهم من المخاطر أثناء العمل، مثل توفير معدات الوقاية الشخصية، وكفالة الضمانات الأساسية، مثل الإجازة المرضية مدفوعة الأجر[96]؛ وإشراك ذوي الاختصاص في مجال حقوق الإنسان في أفرقة إدارة الأزمات[97].

(92) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Mauritius-1.pdf.

(93) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/nhris/danish-institute.pdf.

(94) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Events/COVID-19_Guidance.pdf.

(95) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2020/04/ensuring-business-respects-human-rights-durin g-covid-19-crisis-and-beyond?LangID=E&NewsID=25837.

(96) المرجع نفسه.

(97) انظر https://gbihr.org/updates/pandemic-shows-need-to-integrate-human-rights-specialists-in-crisis -managem.

22- وواجه العديد من مؤسسات الأعمال تحديات أثناء الجائحة فيما يتعلق بالتغييرات الهائلة التي طرأت على الطلب على المنتجات، وسلاسل الإمداد، والنقل، والتنقل المهني، وحماية العمال. واضطرت مؤسسات الأعمال أيضاً إلى إدارة قوة عاملة تخشى الإصابة بالفيروس، وقلقة من احتمال فقدان سبل كسب عيشها، وقلقة من عدم كفاية التغطية بالحماية الاجتماعية التي جعلت الملايين في جميع أنحاء العالم عاجزين عن الحصول على الرعاية الطبية الكافية أو على استحقاقاتهم الاجتماعية[98]. وواجهت مؤسسات الأعمال تحديات إضافية من بينها قلة فرص العمل التجاري، وفقدان العملاء، وزيادة تكاليف التشغيل، وتأخر المدفوعات، والتكاليف المتصلة بالإجازات المرضية المطولة للموظفين، وانخفاض الإيرادات النقدية، والصعوبات في دفع القروض المصرفية، وعدم توفير دعم حكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أو محدودية الدعم المقدم.

23- وواجهت الشركات، بسبب الاختلالات الكبيرة التي احدثتها الجائحة في عملياتها وأساليب عملها وسلاسل إمدادها، صعوبات في تنفيذ المبادئ التوجيهية وفي بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، واجهت الشركات صعوبات في تحديد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان بسبب التعليق المؤقت للأنشطة التجارية وفي التعامل عن بُعد مع الحالات المثيرة للقلق (بدلاً من الحضور الشخصي)، كما واجهت صعوبات في الاتصال بالموردين والتواصل مع القطاع غير الرسمي والمجتمعات المحلية المتضررة[99]. وبما أن القيود المفروضة على التواصل الشخصي جعلت إدارة المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان أصعب بكثير، اقترحت بعض الجهات الفاعلة أساليب لإدارة التحديات التي تطرحها الجائحة، مثل استخدام تقنية التداول بالفيديو في إجراء جولات عن بُعد في المصانع ومراجعة شاملة لأساليب العمل فيها، وسؤال المديرين عن ساعات عمل العمال، والتواصل مع الأسر، وقضاء وقت في الهواء الطلق لجمع معلومات عن الواقع الذي يعيشه العمال[100].

24- وعلى نحو ما أفادت به منظمة أوكسفام، حققت شركات عديدة أرباحاً إبان الجائحة ولكنها لم تفعل شيئا يذكر لمساعدة الحكومات في التصدي للجائحة. وتفيد التقارير بأن على الرغم من استفادة شركات عدة من برامج الإغاثة الحكومية، غير أن تلك الشركات عمدت إلى تسريح العمال مؤقتاً أو تقليص ساعات عملهم وتخفيض رواتبهم مع إيلاء الأولوية لدفع النفقات وحصص الأرباح النقدية. وضغطت بعض شركات النفط والغاز والتعدين على الحكومات لكي تلغي ضوابط حماية البيئة والضرائب والحماية الاجتماعية. فقد ضعفت اللوائح البيئية، على سبيل المثال، بسبب نجاح صناعة الطيران في الضغط على الحكومات لكي تخفض رسوم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[101].

1- الفئات المعرضة للخطر والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في قطاعات محددة

25- أظهرت الدراسات أن مؤسسات الأعمال في قطاعات متعددة لم تستجب للجائحة[102]. فقد كشفت الجائحة عن أوجه تفاوت سمحت للشركات بالعمل في ظل الإفلات من العقاب، على الرغم من

(98) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25843&LangID=E.

(99) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/IOE Input OHCHR Covid Biz.pdf.

(100) انظر https://gbihr.org/updates/the-impact-of-remote-working-on-companies-human-rights-risk-management.

(101) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf.

(102) انظر https://assets.worldbenchmarkingalliance.org/app/uploads/2021/02/CHBR-Covid-Study_110221_FINAL.pdf.

حدوث تجاوزات لحقوق الإنسان والبيئة في سياق أنشطتها[103]. وشملت هذه التجاوزات انتهاك حقوق العمال في سلاسل إمداد شركات الملابس، وانتهاك الحقوق الصحية للموظفين والعملاء في قطاع الضيافة، وانتهاك حرية الإعلام، ولا سيما فيما يتعلق بنشر معلومات مضللة عبر وسائل التواصل الاجتماعي[104]. ووردت تقارير عن تعرض العمال لمخاطر متزايدة من جراء الاستغلال في العمل، بما في ذلك العمل القسري، ولا سيما فيما يتعلق بالعمال المهاجرين، في قطاعات صناعة الأغذية وصناعة معدات الوقاية الشخصية وقطاع خدمات التوصيل، فضلاً عن فرض قيود على حرية العمال في تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي[105].

26- وأدت الجائحة إلى استغناء الشركات مؤقتاً عن خدمات أعداد هائلة من موظفيها. ففي أيار/مايو 2020، أفاد 87 بلداً من أصل 100 بلد شمله استطلاع أجراه الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بأن الشركات العاملة فيه تسرح العمال مؤقتاً[106]. وتجعل البطالة الجماعية، حتى إذا كانت تدبيراً مؤقتاً، قطاعات كبيرة من سكان العالم أشد عرضة لخطر للاستغلال في العمل القسري وغيره من أشكال الرق المعاصر[107]. وكثيراً ما عمدت الشركات أيضاً إلى إلزام العمال إلى أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر أو قبول تخفيضات "طوعية" في رواتبهم، أو إلغاء الطلبات، أو تأجيل المدفوعات، أو الانسحاب من العقود المبرمة مع مورديها والمتعاقدين معها من الباطن، أو التذرع ببنود الظروف القاهرة التي تنص عليها عقودها لمنع تسليم منتجاتها أو دفع ثمن طلباتها[108].

27- وكثيراً ما أدى استمرار الشركات في العمل إلى زيادة المخاطر على الصحة وسلامة العمال في المرحلة الدنيا من سلسلة الإمداد والعمال الأساسيين، بمن فيهم العاملون في قطاع اقتصاد العربة الذين يواجهون ظروف عمل غير صحية ونقصاً في معدات الوقاية الشخصية. وفي بعض البلدان، اضطرت المحاكم إلى إجبار شركات المنصات الرقمية على توفير معدات وقاية شخصية لعمالها[109]. وعرض العاملون في القطاعات الأساسية، مثل الصحة والغذاء والنقل[110]، حياتهم للخطر وتحملوا مصاعب لا

(103) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/eccj.pdf.

(104) انظر https://blog.twitter.com/en_us/topics/company/2020/covid-19.html#protecting؛ و https://www.ihrb.org/focus-areas/covid-19/report-respecting-human-rights-in-the-time-of-covid19, p. 39..

(105) انظر الرد الوارد من المنظمة الدولية لمكافحة الرق https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(106) انظر https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/200603_ituc_covid-19_globalsurveyreport_en.pdf.

(107) انظر الرد الوارد من المنظمة الدولية لمكافحة الرق https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(108) انظر الرد الوارد من فريق تنسيق منظمات المجتمع المدني المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(109) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/ITUC-ITF.pdf.

(110) انظر https://www.cambridge.org/core/blog/2020/04/08/covid-19-and-the-corporate-duty-to-respect-human-rights-its-time-for-the-business-community-to-step-up/.

توصف، مثل العمل القسري[111]، لإنتاج السلع الأساسية اللازمة لحماية أرواح المستهلكين[112]. وفي بعض الأحيان، رفضت الشركات العاملة في مناطق التجارة الحرة ومواقع التعدين النائية توعية القوة العاملة فيها بشأن حماية الصحة والسلامة، مما زاد من انتقال الفيروس.

28- فقد كان للأزمة آثار مدمرة على الملايين من العاملين في سلاسل القيمة، حيث كشفت المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان من جراء الاستعانة بمصادر خارجية رخيصة على الصعيد العالمي[113]، والثغرات القائمة في إدارة سلاسل الإمداد ونظم ضمان النزاهة في المؤسسات المتعددة الجنسيات[114]، والمسؤولية المشتركة للدول ومؤسسات الأعمال عن معالجة تلك الآثار[115]. وألغت العلامات التجارية والشركات العاملة في قطاع تجارة التجزئة طلباتها بإشعارات قصيرة ورفضت دفع ثمن السلع التي طلبتها وتم إنتاجها بالفعل فأصبحت المصانع عاجزة عن دفع أجور عمال الإنتاج[116]. وعمدت الشركات إلى منح العمال في سلسلة القيمة، ولا سيما في قطاع الملابس، أجوراً زهيدة أو لم تدفع لهم أجورهم أو سرحتهم مؤقتاً من دون توفير شبكات أمان اجتماعي لهم[117]، مما أدى إلى تدمير سبل عيش عمال مصانع الملابس في بلدان مثل بنغلاديش وكمبوديا[118]. وكان اتخاذ تدابير انتقامية ضد النقابيين أيضاً من بين النتائج النمطية للأزمة في قطاع صناعة الملابس[119].

29- وبالإضافة إلى ذلك، مع استمرار الجائحة والقيود المفروضة على السفر من جرائها، ظل حوالي 500 000 بحار تجاري حبيسين على متن سفنهم. وبالنسبة للعاملين في مجال النقل البري، ازدادت المخاطر المهنية، بما فيها العنف المتصل بسرقة شحنات المنتجات الأساسية والمستحضرات الصيدلانية، في ظل افتقارهم لمعدات الوقاية الشخصية جراء نقصها. وواجه سائقو الشاحنات ضائقة مالية

(111) انظر https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/malaysia-medical-glove-manufacturers-see-surge-in-orders-due-to-covid-19-amid-forced-labour-concerns/.

(112) انظر http://corporatejustice.org/wp-content/uploads/2021/04/from-impossible-to-inevitable.-corporate-justice-in-times-of-covid-19.pdf.

(113) انظر https://criticallegalthinking.com/2020/03/27/international-economic-law-covid-19/.

(114) انظر الرد الوارد من منظمة الشفافية الدولية https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(115) انظر http://corporatejustice.org/wp-content/uploads/2021/04/from-impossible-to-inevitable.-corporate-justice-in-times-of-covid-19.pdf.

(116) انظر https://www.industriall-union.org/covid-19-an-existential-crisis-for-the-garment-industry.

(117) المرجع نفسه. انظر أيضاً https://www.business-humanrights.org/en/big-issues/covid-19-coronavirus-outbreak/supply-chain-workers/؛ و https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/19/garment-workers-face-destitution-as-covid-19-closes-factories؛ و https://theconversation.com/the-real-economic-victims-of-coronavirus-are-those-we-cant-see-133620؛ و https://www.workersrights.org/issues/covid-19/tracker؛ و https://www.theguardian.com/global-development/2020/jun/10/anger-at-huge-shareholder-payout-as-us-chain-kohls-cancels-150m-in-orders؛ والرد الوارد من معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(118) انظر https://www.business-humanrights.org/en/big-issues/covid-19-coronavirus-outbreak/supply-chain-workers/؛ و https://www.ilo.org/asia/publications/issue-briefs/WCMS_758626/lang--en/index.htm.

(119) انظر https://media.business-humanrights.org/media/documents/Unpaid_wages_v9.pdf؛ و https://www.reutersevents.com/sustainability/millions-garment-workers-face-destitution-fashion-brands-cancel-orders.

نتيجة لانخفاض أسعار الشحن، وعدم تيقنهم من التغطية التي يكفلها التأمين، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية للسائقين غير الرسميين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص[120].

30- وحددت البحوث التي تناولت سلوك الشركات إبان الجائحة في أماكن شتى دواعي قلق في قطاعات معينة. ففي المكسيك، مثلاً، في قطاع الأعمال التجارية الزراعية وقطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية، نشأت معظم انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالجائحة عن عدم تنفيذ تدابير صحية كافية، وتعرض العمال لأوضاع شديدة الخطورة أو عدم تقديم الدعم للعمال الذين يواجهون أوضاعاً من هذا القبيل، سواء كان ذلك في مكان العمل أو في وسائل النقل من منازلهم وإليها، أو التسريح غير المبرر أو التعسفي أو الجماعي، وتخفيض الأجور، و" الإجازات القسرية " بدون أجر، وتخفيض الاستحقاقات الاجتماعية[121]. وفي هندوراس، أظهرت البحوث المتعلقة بقطاع الصناعة التجميعية للملابس أن ما حدث إبان الجائحة من حالات تسريح مؤقت، وتوقف العمل وخدمات الرعاية الصحية، وانخفاض الدخل، وفقدان الاستحقاقات والإجازات، وغيرها من التغييرات التي طرأت على ظروف العمل سببت مشاكل صحة جسدية ونفسية خطيرة للعاملات[122]. وخلصت بحوث أخرى تناولت الجهود المبذولة في أكبر 49 شركة عالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مسألة العمل القسري في سلاسل إمدادها، إلى أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا القطاع تشمل قابلية العمال للاستغلال في العمل القسري والعمل الإضافي المفرط، وعدم دفع الأجور، وهشاشة العمال الذين يفتقرون إلى سبل عيش بديلة. والعمال المهاجرون أشد عرضة لخطر الاستغلال بسبب هشاشة وضعهم القانوني[123]. وفيما يتعلق بانتشار خطاب الكراهية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، زادت شركات وسائل التواصل الاجتماعي الكبرى من استخدام تقنيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي لإدارة المحتوى آلياً إبان الجائحة. وأدى ذلك إلى تفاقم المشاكل التي كانت موجودة أصلاً فيما يتعلق بتكنولوجيا إدارة المحتوى التي تتطلب توافر مجموعات كبيرة من البيانات من مصطلحات خطاب الكراهية والعنف بلغات الأقليات ولهجاتها لتحديد المحتوى غير القانوني وحذفه. غير أن مجموعات البيانات هذه أقل تطوراً بكثير في اللغات غير الغربية، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ إدارة المحتوى وجعله قابلاً للاستغلال من جانب الأشخاص الذين يحاولون التحايل على القيود، واستخدامه في توجيه تهديدات، أو فرض رقابة على المحتوى المشروع. وقد أثر الاعتماد المفرط على الإدارة الآلية للمحتوى بدلاً من إدارته يدوياً تأثيراً غير متناسب على بلدان الجنوب وعلى إدارة المحتوى باللغات غير الغربية[124].

31- وتعرضت الشعوب الأصلية لطائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية، مثل زيادة حالات الاستيلاء على الأراضي، وفرض قيود على وصول تلك الشعوب إلى أراضيها وأقاليمها ومواردها التي تملكها عرفياً، واستمرار تجاهل حقوقها في تقرير المصير والحكم الذاتي[125]. وفي بيرو، وبصرف النظر عن إجراءات الحماية الذاتية التي تتخذها الشعوب الأصلية

(120) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/ITUC-ITF.pdf.

(121) انظر https://media.business-humanrights.org/media/documents/Mexico_COVID-19_Report_EN_Final.pdf.

(122) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/CODEMUH1.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/CODEMUH2.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/CODEMUH6.pdf؛ و https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/CODEMUH7.pdf.

(123) انظر https://knowthechain.org/2020-ict-overview/.

(124) انظر الرد الوارد من معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

(125) A/HRC/47/50، الفقرة 56.

لإغلاق سبل الوصول إلى أراضيها وفرض الحجر الصحي على نفسها[126]، دخل موظفو شركات النفط والتعدين أراضي الشعوب الأصلية من دون موافقة المجتمعات المحلية التي اختارت عزل نفسها ومن دون بروتوكولات حماية كافية[127]. وفي العديد من الأماكن، تهربت الأعمال التجارية من مسؤولياتها البيئية وفي مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية في التشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، لصالح النمو الاقتصادي[128].

2- المبادرات الإيجابية التي اتخذتها مؤسسات الأعمال للتخفيف من الآثار السلبية على حقوق العمال والمجتمعات عبر سلاسل الإمداد

32- اتبعت الشركات بعض الممارسات الجيدة أثناء الجائحة. ففي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مثلاً، أعلنت بعض المتاجر الكبرى عن مدفوعات فورية لصغار موردیها[129]. والتزم مشترون كبار آخرون، بما في ذلك في بنغلاديش، بدفع ثمن جميع الطلبات التي في طور الإنتاج بالفعل أو التي اكتمل إنتاجها[130]. ومن بين الإجراءات الإيجابية الأخرى، اتخاذ الاتحاد الدولي للمنظمات المانحة لعلامة التجارة العادلة قراراً يقضي بتعزيز تدابير ومعدات حماية العمال[131]، ومنح شركة كبرى متعددة الجنسيات من شركات السلع الاستهلاكية إعانات لموردیها العالميين[132]، وتطوير منظومات غذائية بديلة[133]، وزيادة دعم الشركات لمبادئ تمكين المرأة[134]. ومن بين المبادرات الإيجابية الأخرى، استخدام الشركات نفوذها في علاقاتها التجارية وزيادة النفوذ الذي تتمتع به في تلك العلاقات لمساعدة المستشفيات وغيرها من مقدمي الرعاية الصحية على احترام حقوق الإنسان إبان الجائحة، مثل توفير وجبات مجانية ودعم وسائل نقل العاملين في مجال الرعاية الصحية[135]. وأظهرت الشركات أيضاً تحليها بروح الابتكار من خلال تحويل خطوط إنتاجها لتطوير المعدات واللوازم الضرورية لمكافحة الجائحة[136].

(126) انظر https://www.oxfam.org/en/research/averting-ethnocide-indigenous-peoples-and-territorial-rights-crisis-face-covid-19-latin؛ و https://ojo-publico.com/1720/indigenas-y-coronavirus-sentimos-que-el-estado-nos-abandono (بالإسبانية).

(127) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf؛ و https://muqui.org/noticias/protocolos-de-salud-con-vacios-y-reactivacion-economica-apresurada/ (بالإسبانية).

(128) A/HRC/47/50، الفقرة 56.

(129) انظر https://policy-practice.oxfam.org/resources/power-profits-and-the-pandemic-from-corporate-extraction-for-the-few-to-an-econ-621044/؛ و https://views-voices.oxfam.org.uk/2020/06/which-supermarkets-are-doing-the-most-to-protect-the-rights-of-food-workers/؛

(130) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/OXFAM.pdf؛ و https://www.thedailystar.net/business/news/hm-comes-its-garment-suppliers-rescue-1887454.

(131) انظر https://www.fairtrade.net/news/new-guidance-from-fairtrade-boosts-action-to-protect-farmers-and-workers-during-covid-19-pandemic.

(132) انظر https://www.sharecast.com/news/news-and-announcements/unilever-announces-euro600m-of-virus-relief-measures--7398120.html.

(133) انظر https://www.oxfam.org/en/food-workers-frontline-coronavirus.

(134) انظر https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/implementation-of-weps/.

(135) انظر https://www.pillar-two.com/featured-insights/2020/8/12/how-can-hospitals-and-other-healthcare-service-providers-respect-human-rights-during-covid-19-and-how-can-the-business-community-support-them.

(136) انظر https://www.un.org/en/coronavirus/never-waste-crisis-corporations-invest-%E2%80%98recover-better%E2%80%99-covid-19؛ و https://www.ihrb.org/focus-areas/covid-19/report-respecting-human-rights-in-the-time-of-covid19, pp. 39–40؛ و https://www.tbsnews.net/coronavirus-chronicle/coronavirus-bangladesh/ms-bangladesh-steps-produce-ppe-60043.

ولم يساعد ذلك في مكافحة انتشار الفيروس فحسب، بل مكن الشركات أيضاً من الاحتفاظ بموظفيها. وأظهرت شركات عدة تحليها بروح القيادة من خلال خفض أجور من هم في قمة جدول المرتبات للحفاظ على وظائف من هم في أسفل جدول المرتبات[137]. ولمعالجة الأضرار التي يحتمل أن تلحق بالفئات السكانية المستضعفة، سمحت بعض الشركات بتخصيص ساعات معينة تُفتح فيها المتاجر لكبار السن، وأقامت شبكات دعم مجتمعية لفائدة المستضعفين أو أجلت تحصيل الإيجارات ممن لا يملكون دخلاً[138]. وحث زهاء 251 مستثمرا مؤسسيا طويل الأجل الشركات على التصرف بمسؤولية إبان الجائحة، بما في ذلك حيال مورديها[139]. وأطلقت الشركات منصات على الإنترنت لفائدة العمال المهاجرين لتمكينهم من تحميل عقود عملهم وحفظها بأمان للحيلولة دون تعرضهم لممارسات توظيف غير عادل، مثل تبادل العقود، وأجرت تقييمات أثر متعددة في البلدان المعرضة للخطر، ووفرت التدريب لمئات الآلاف من الموظفين لإذكاء وعيهم بحقوق الإنسان المكفولة لهم.

33- وعملت المنظمات الدولية ومنظمات الأعمال التجارية بهمة على دعم مؤسسات الأعمال في مجال السلوك التجاري المسؤول. فعلى سبيل المثال، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، إلى جانب غرفة الشحن البحري الدولية والاتحاد الدولي لعمال النقل، توجيهات لفائدة الشركات العاملة في مجال الصناعة البحرية بشأن احترام حقوق الإنسان الواجبة للبحارة أثناء الجائحة[140]. أما المنظمة الدولية لأرباب العمل، فروجت لحقوق الإنسان والسلوك التجاري المسؤول من خلال نشر تقارير توجيهية ومواد دعوة تهدف إلى توفير معلومات هامة لمكاتب إدارة الأعمال في الشركات ومؤسسات الأعمال[141]. وفي أوغندا، نظم اتحاد أرباب العمل الأوغنديين (وهو عضو في المنظمة الدولية لأرباب العمل) دورة تدريبية لفائدة أرباب العمل بشأن تنفيذ المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية[142].

34- ومع أن الجائحة عطلت الاقتصاد وأثرت على الأعمال التجارية، فإنها أتاحت فرصاً جديدة. فعلى سبيل المثال، أتاحت رقمنة أدوات حقوق الإنسان التي تستخدمها الشركات، مثل عمليات التدقيق الرقمية، استعراض قضايا حقوق الإنسان على نطاق أوسع. ومن الأمثلة الأخرى، استخدام الشركات لأداة "رادار المخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية" لفحص فرص العمل التجاري وتقييم مستويات المخاطر من خلال تقييم البيانات الخارجية والداخلية[143]. وتمخضت جهود التصدي للجائحة أيضاً عن تعاونٍ اتخذ شكل دعوة، وجِّهت بقيادة منظمة العمل الدولية، إلى اتخاذ إجراءات في قطاع صناع الملابس العالمي. وتوفر هذه الدعوى منبراً للعمل الجماعي من جانب الشركات والاتحادات والنقابات العمالية للتخفيف من

(137) انظر https://finance.yahoo.com/news/48-ceos-taking-pay-cuts-200003563.html?fr=sycsrp_catchall؛ و https://www.groundup.org.za/article/covid-19-shows-us-executive-pay-cuts-are-possible/.

(138) انظر https://www.businessinsider.com/coronavirus-stores-special-hours-elderly-vulnerable-list-2020-3?r=US&IR=T؛ و https://www.ihrb.org/focus-areas/covid-19/report-respecting-human-rights-in-the-time-of-covid19, p. 27.

(139) انظر https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/investor-statement-on-coronavirus-response/.

(140) انظر https://unglobalcompact.org/library/5886.

(141) انظر https://www.ioe-emp.org/index.php?eID=dumpFile&t=f&f=155412&token=ecacb4d5fb6d5d841967af719a92365191c5b7d9.

(142) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/IOE%20Input%20OHCHR%20Covid%20Biz.pdf.

(143) المرجع نفسه.

تأثير الجائحة على صناعة الملابس من خلال دعم استمرارية العمل ودخل العمال، فضلا عن تطوير نظم الحماية الاجتماعية[144].

35- وتكيفت شركات عديدة مع الظروف الجديدة التي أوجدتها الجائحة من خلال تغيير هياكلها الداخلية، وتحديث سياساتها في مجال حقوق الإنسان، ومدونات قواعد سلوك مورديها، وإطلاق أدوات رقمية. وكشفت الجائحة عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات كمصدر للحصول على معلومات موثوقة في الوقت المناسب أثناء الأزمات، وأهمية الثقة المطلوبة بين الشركات ومورديها في إعمال حقوق الإنسان على جميع المستويات[145]. وعلى نحو ما أشار إليه الاتحاد الروسي للصناعيين وأصحاب المشاريع، أصبحت الشركات التي سبق لها أن نفذت تدابير تكفل السلوك المسؤول في تيسير أعمالها أكثر استدامة أثناء الجائحة، مع انخفاض تعرضها للمخاطر غير المالية (بما فيها حقوق الإنسان)، وتكيفت بسرعة أكبر مع التحديات الجديدة[146].

جيم- ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف الفعال أثناء الأزمات

36- إن الركيزة الثالثة من المبادئ التوجيهية، أي ضمان وصول المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية إلى سبل الانتصاف، جزءٌ لا يتجزأ من واجب الدول في حماية حقوق الإنسان. وقد سبق للفريق العامل أن استكشف "باقة سبل الانتصاف" التي ينبغي أن يكون بمقدور أصحاب الحقوق المتضررين المطالبة بها دون خوف من التعرض للأذى[147]. ويمكن ضمان الوصول إلى سبيل انتصاف فعال عند حدوث انتهاك لحقوق الإنسان من خلال الوسائل القضائية أو الإدارية أو التشريعية أو غيرها من الوسائل المناسبة، مثل آليات التظلم غير القضائية. ويمكن أن يشمل سبيل الانتصاف الاعتذار ورد الحقوق وإعادة التأهيل والتعويض المالي أو غير المالي والجزاءات العقابية (جنائية كانت أم إدارية)[148]. وعلى نحو ما أشار إليه الفريق العامل من قبل، عندما تتسبب مؤسسة أعمال في آثار ضارة بحقوق الإنسان أو تسهم في حدوثها، توضح المبادئ التوجيهية أنه ينبغي للشركة أن تعمل على معالجة تلك الآثار أو تتعاون في معالجتها من خلال إجراءات مشروعة. وينطبق ذلك أيضاً في الأوقات العادية وأثناء الجائحة أو غيرها من الأزمات[149].

37- وقد استكشف مشروع المساءلة والانتصاف، التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، منذ أمد طويل الحواجز التي تحول دون لجوء أصحاب الحقوق إلى الآليات القضائية وغير القضائية[150]. غير أن أصحاب الحقوق واجهوا تحديات فريدة من نوعها أثناء الجائحة. وتحتاج الدول والشركات إلى تعزيز آليات المساءلة وتمكين أصحاب الحقوق المتضررين من المبادرة إلى الإعراب عن شواغلهم ودق ناقوس الخطر بشأن الانتهاكات عند وقوعها. وفي الوقت الذي كانت تنقل فيه الدول محاكمها على شبكة الإنترنت وتغلق المؤسسات الحكومية، كان لا بد من توفير الضمانات اللازمة لكفالة حقوق الإنسان الواجبة لملتمسي

(144) انظر https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/sectoral/WCMS_742343/lang--en/index.htm.

(145) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/IOE%20Input%20OHCHR%20Covid%20Biz.pdf.

(146) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/Russia_3.pdf (بالروسية).

(147) A/72/162.

(148) انظر المبدأ التوجيهي 25 وشرحه.

(149) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2020/04/ensuring-business-respects-human-rights-during-covid-19-crisis-and-beyond?LangID=E&NewsID=25837.

(150) انظر https://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRaccountabilityandremedyproject.aspx.

الانتصاف الذين ربما لم يكن باستطاعتهم استخدام الإنترنت للوصول إلى المحكمة أو الإجراءات الإدارية. فالمساءلة والانتصاف هما أداتان من أدوات الوقاية، وضمان الانتصاف من المخالفات وتعزيز مساءلة الشركات عنها أمران حاسمان، لا لتصحيح الانتهاكات المرتبطة بالجائحة ومعالجتها فحسب، ولكن أيضاً لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل[151].

38- وأوجدت الجائحة أسباباً إضافية للتنازع بين مؤسسات الأعمال والأشخاص المتأثرين سلباً بأنشطتها[152]. غير أن الضحايا واجهوا تحديات شتى في الوصول على سبل انتصاف فعالة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية بسبب عدد من العقبات المتصلة بالجائحة. وتشمل هذه العقبات صعوبة إجراء عمليات تفتيش فعالة من جانب مفتشيات العمل، وتأخر آليات الانتصاف القضائية وغير القضائية في البت في القضايا بسبب نقص الموظفين، والاعتماد على الجلسات المعقودة عبر الإنترنت للنظر في الدعوى بسبب القيود المفروضة في إطار الجائحة على الجلسات المعقودة بالحضور الشخصي[153].

39- وكان العمال المهاجرون من بين أشد الفئات تضررا من محدودية فرص الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة أثناء الجائحة أو تعذر إمكانية الوصول إليها. ففي قطر، مثلاً، أُغلقت المحاكم أثناء ذروة الجائحة في عام 2020، واضطر العمال الأجانب الذين سرحتهم شركات قطرية ولم يتمكنوا من التماس سبيل انتصاف عن عدم دفع أجورهم إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية من دون الحصول على الأجور المستحقة لهم[154].

40- وواجهت الشعوب الأصلية أيضاً قيوداً في الوصول إلى سبل الانتصاف أثناء الجائحة. وقد سلط المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية الضوء على ذلك في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2020، الذي أشار فيه إلى أن تعليق سير عمل المحاكم أو تقييده تسبب في عرقلة إمكانية اللجوء إلى القضاء أو الحصول على سبل الانتصاف، مما فتح الباب أمام الشركات أو الشبكات الإجرامية للاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية دون مراقبة أو مساءلة. وأشار أيضاً إلى أن تدابير الإغلاق الشامل حدت من قدرة المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية على تعبئة شبكة الدعم الطارئ لحماية أفراد مجتمعات الشعوب الأصلية، بينما واصلت السلطات والجهات الفاعلة الخاصة اكتساب قدرات أكبر على إسكاتهم، وذلك مثلاً، من خلال تجريمهم على مخالفتهم الحجر الصحي وخروجهم للتصدي إلى عمليات التوغّل داخل أراضيهم[155].

41- ورغم الصعوبات الخاصة التي واجهتها فئات معينة في الوصول إلى سبل الانتصاف، فإن هناك بعض الأمثلة الإيجابية التي تبين أن ضمان ألا يواجه من يحق لهم الحصول على تعويض عقبات إضافية ممكنٌ حتى أثناء الأزمات. ومن تلك الأمثلة، إنشاء آليات تقوم على استخدام قنوات اتصال متعددة، بما في ذلك التداول بالفيديو وغيره من أساليب التواصل الشبكي[156]. ففي سنغافورة، مثلاً، وسعت

(151) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2020/04/ensuring-business-respects-human-rights-during-covid-19-crisis-and-beyond?LangID=E&NewsID=25837.

(152) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COLOMBIA.pdf (بالإسبانية).

(153) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/ITUC-ITF.pdf.

(154) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/MAAT.pdf؛ و https://www.hrw.org/report/20/08/24/how-can-we-work-without-wages/salary-abuses-facing-migrant-workers-ahead-qatars.

(155) A/75/185، الفقرة 79.

(156) انظر https://www.nortonrosefulbright.com/en-ca/knowledge/publications/bbfeb594/covid-19-and-the-global-approach-to-further-courtproceedings-hearings.

المحاكم نطاق استخدام التداول بالفيديو والهاتف لحماية المتقاضين وموظفي المحاكم ووضعت دليلاً لأطراف الدعاوى لتمكينهم من فهم كيفية استخدام أساليب التداول هذه[157]. وأدخلت كوستاريكا إصلاحات على نظامها القانوني لتحديث الإجراءات المتعلقة بجلسات النظر في الدعاوى والمثول أمام المحكمة من أجل تيسير اتباع إجراءات بديلة في تسوية المنازعات باستخدام الأدوات الإلكترونية وتقنية التداول بالفيديو[158]. ومن الدول التي اتخذت تدابير لضمان إمكانية الوصول الآمن إلى المحاكم فيما يتعلق بالجلسات المعقودة بالحضور الشخصي، جمهوريةُ كوريا التي قيدت القواعد المفروضة فيها عدد الأشخاص في كل قاعة محكمة، وفرضت تدابير تُلزم بالتباعد الاجتماعي ارتداء الأقنعة، وركبت كاميرات حرارية في مداخل مباني المحاكم وحواجز شفافة أمام القضاة منعاً لانتشار الفيروس[159].

42- وثمة طريقة أخرى لتوفير سبل الانتصاف الفعالة، ألا وهي توسيع نطاق مقبولية آليات التظلم ليشمل أنواعاً محددة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية والمرتكبة أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، في إقليم السند، في باكستان، اتفقت وزارة العمل ومنظمات العمال وأرباب العمل على تفعيل آلية ثلاثية الأطراف لتلقي الشكاوى المتعلقة بعدم دفع الأجور أثناء تدابير الإغلاق الشامل التي فرضت في جميع أنحاء البلد[160]. وفي المملكة العربية السعودية، كفل النظام القضائي الحق في الانتصاف لجميع المواطنين والمقيمين[161]، وفي البرتغال، نظمت الدولة وضع غير المواطنين، بمن فيهم طالبو اللجوء الذين لم يكن قد بُت بعد في طلبات لجوئهم، الأمر الذي خولهم الحق في الحصول على الرعاية الصحية وفرص العمل والدعم الاجتماعي والسكن[162].

دال- مشاركة المجتمع المدني والعمل الجماعي: التحديات الماثلة والفرص السانحة

43- تضطلع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بدور رئيسي في نقل شواغل الجهات المعنية والمجتمعات المحلية المتضررة، بوصفها هيئات رقابة ومناصَرة وإنذار مبكر بالمخاطر المحدقة بحقوق الإنسان وآثارها الضارة[163]. وعلى النحو المشار إليه في شرح المبدأ التوجيهي 18، بشأن تحديد الآثار الضارة بحقوق الإنسان، ينبغي لمؤسسات الأعمال، في الحالات التي يتعذر عليها فيها التشاور مع أصحاب الحقوق، أن تنظر في بدائل معقولة، مثل التشاور مع خبراء مستقلين موثوقين، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد المجتمع المدني. ويشير شرح المبدأ التوجيهي 23 إلى أن مؤسسات الأعمال كثيراً ما تُنصح، عن حق، بألا تكتفي بالاستفادة من الخبرات المتخصصة وآليات التشاور المشتركة بين الوظائف الموجودة داخلها، بل بأن تستفيد أيضاً من التشاور الخارجي مع خبراء مستقلين وموثوقين، بمن فيهم خبراء من الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمبادرات المعنية المتعددة أصحاب المصلحة. ولذلك، تعترف المبادئ التوجيهية بالدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني باعتباره جزءاً من "النظام الإيكولوجي" للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في

(157) انظر https://www.judiciary.gov.sg/attending-court/virtual-court-sessions.

(158) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/COSTA-RICA.pdf (بالإسبانية).

(159) انظر https://www.ibanet.org/MediaHandler?id=E9A83AEF-6B17-4A54-815F-1C6E0D600163, pp. 62–64.

(160) انظر https://www.thenews.com.pk/print/636776-tripartite-mechanism-activated-to-mitigate-impact-of-covid-19-lockdownon-workers.

(161) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/SAUDI-ARABIA.pdf.

(162) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_826684.pdf.

(163) المرجع نفسه، شرح المبدأ التوجيهي 18.

ذلك دوره في ضـــمان بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنســـان وتمكين الأعمال التجارية من فهم شواغل أصحاب المصلحة المتضررين وفي تيسير الوصول إلى العدالة وإلى سبل الانتصاف. فمن الأهمية بمكان أن تنخرط الدول والأعمال التجارية في مشـــاورات فعلية مع ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم العمال وأفراد المجتمع المحلي المتضـــررون والنقابات العمالية، وكذلك مع المؤســـســـات الوطنية لحقوق الإنسان، سواء كان ذلك في الأوقات العادية أم في أوقات الأزمات.

44- وقد وضـــعت تدابير من هذا القبيل موضـــع التنفيذ في كندا إبان الجائحة، حيث تأثرت مجتمعات السكان الأصليين بشدة من جراء الجائحة، بما في ذلك بسبب محدودية اتصال أفراد تلك المجتمعات بشبكات النطاق العريض، الأمر الذي أثر على الأعمال التجارية التي يديرونها، ومحدودية حصـــولهم على التعليم والخدمات الصـحية، وعيشـهم في مساكن مكتظة، وضـعفهم من الناحية الصـحية، ومحدودية حصـولهم على الدعم المعتاد الذي تحصـــل عليه الأعمال التجارية أو عدم حصـــولهم عليه، وعيشـــهم في مناطق نائية أو ريفية. وعمل المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية في شراكة مع عدد من المنظمات الوطنية للشـعوب الأصـلية من أجل التصـدي لآثار الجائحة على الشـعوب الأصـلية. وأفضـى ذلك إلى تيسـير تزويد شركات السكان الأصليين بالسلع والخدمات الطبية اللازمة لمواجهة الجائحة، وإنشاء هيئة معنية بتوفير فرص الشـراء لشـركات السـكان الأصـليين، ووضـع دراسـة جدوى لتطوير الهياكل الأسـاسـية، مثل تقنية النطاق العريض، والدعوة إلى تيسير حصول شركات السكان الأصليين على رأس المال[164].

45- وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة في مصـــر برامج ومشـــاريع، بالتعاون مع منظمات دولية ومنظمات من المجتمع المدني، لزيادة التمكين الاقتصـــادي للمرأة والتخفيف من أثر انتهاكات حقوق الإنسـان المتصـلة بأنشـطة الأعمال التجارية على النسـاء العاملات. فعلى سـبيل المثال، أُطلق مشـروع عنوانه "تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي والاقتصـادي في ريف مصـر: الاسـتجابة لجائحة كوفيد-19" بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، والبنك المركزي المصـــري، والاتحاد الأوروبي[165]، وســـفارة هولندا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[166].

46- ومع ذلك، وعلى نحو ما أفادت به تقارير كثيرة، أدت الجائحة إلى قمع النقابات العمالية وإلى اعتداءات مباشرة على النقابيين. في بنغلاديش، مثلاً، في حزيران/يونيه 2020، فُصل زهاء 000 3 عامل في قطاع صـناعة الملابس من عملهم في إطار عملية نفذتها ثلاثة مصـانع مملوكة لشـركة واحدة بهدف إضعاف النقابات العمالية[167]. وفي البرازيل، أغلقت مؤسسة متعددة الجنسيات مصنع الأسمدة التابعة لها، منتهكة بذلك الاتفاقات المبرمة بالتفاوض الجماعي ونتائج المشـــاورات التي أجرتها مع النقابات العمالية، مما أدى إلى تسـريح عدد كبير من العمال[168]. في بيرو، فصـلت شـركة بيع منزلي بالتجزئة 22 عاملاً مستودعات كانوا قد طالبوا بشكل جماعي بحماية صـحتهم وسلامتهم من كوفيد-19. وفي جنوب أفريقيا، يُزعم أن ممثلي النقابات في أحد مصـانع السيارات فصـلوا من عملهم لتحريضـهم العمال على التوقف عن

(164) انـظـر https://10unforumbhr2021.sched.com/event/p7lI/covid-19-lessons-learnt-and-moving-forw ard?linkback=grid (session recording, 42:20–47:30).

(165) انـظـر https://eeas.europa.eu/delegations/niger/94949/celebrating-strategic-partnerships-%E2%80% 98women%E2%80%99s-empowerment-and-financial-and-economic-inclusion_en.

(166) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/MAAT.pdf.

(167) انظر https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/union_busting_and_unfair_dismissals_garment_workers_d uring_covid-19.pdf, p. 14.

(168) انـظـر https://www.uniontounion.org/sites/default/files/additional_info_files/ituc_globalrightsin dex_2020_english_version4_singlepages.pdf, p. 37.

العمل بعد كشـــفهم عن إصـــابة أعداد كبيرة من العمال بكوفيد-19. واســـتُخدمت الجائحة أيضـــاً ذريعةً لاســـتهداف أعضـــاء النقابات من خلال إرغامهم على أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر في تركيا. وفي زيمبابوي، حوكم قادة النقابات بعد إضـــراب العمال عن العمل ومطالبتهم بضـــمان دفع بدلات الجائحة المســـتحقة لهم[169]. وفي أماكن كثيرة، غالباً ما لا يكون العمال المهاجرون على علم حتى ببرامج التأمين الصـــحي المتاحة لمســـاعدتهم، بســـبب افتقارهم للتمثيل النقابي الفعال[170]. ويتعرض الحق في التفاوض الجماعي أيضـــاً لتقويضٍ شـــديد في الحالات التي تنقض فيها الأعمال التجارية الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الاتفاقات المبرمة بالتفاوض الجماعي من دون إجراء مشاورات فعلية بحسن نية[171].

47- بيد أن ثمة أمثلة إيجابية، فعلى نحو ما ورد في ورقة الإحاطة الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 2021 بشـــأن الحوار الاجتماعي، تم التوصـــل إلى بيانات واتفاقات مشـــتركة من خلال الحوار الاجتماعي بين حكومات ومنظمات وطنية أو رفيعة المســـتوى أو منظمات قطاعية تمثل أرباب العمل والعمال، وهي بيانات واتفاقات تناولت قضـــايا من قبيل دعم العمال والمؤســـســـات وتعزيز التعافي الطويل الأجل والقدرة على الصمود[172].

48- ومن الأمثلة الجيدة على التعاون مع النقابات اتفاق أبرم بين منظمات أرباب العمل ونقابات العمال وحكومة الدانمرك، وهو اتفاق ينص على تعويض الشركات التي قد تضطر إلى اللجوء إلى تسريح عمالها بســـبب تدابير الإغلاق الشـــامل، ومن ثم، تجنب الحاجة إلى إجراء تخفيض عدد الموظفين[173]. وهناك مثال جيد آخر، في الأرجنتين، حيث تفاوض اتحادٌ من النقابات التي تمثل العمال في قطاع البيع التجزئة على بروتوكولٍ مع الرابطة الوطنية للمتاجر الكبرى ينص على منح علاوة خاصـــة لعمال البقالات[174]. وفي الولايات المتحدة، نجح عمال البقالات المنتمين إلى نقابات في العديد من ســـلاســـل متاجر السوبر ماركت في البلد في التفاوض على بدل مخاطر مؤقت، و14 يوماً من أيام الإجازة المرضية المدفوعة الأجر في حالة الإصـــابة بكوفيد-19، والســـماح للعمال بارتداء الأقنعة والقفازات في العمل، وتدابير لحماية الموظفين من العملاء[175]. وفي نيوزيلندا، ونتيجة لحملة نظمتها النقابات العمالية، وافقت الحكومة على سن تشريع ينص على مضاعفة عدد أيام الإجازة المرضية التي يحق للعمال أخذها بموجب القانون من خمسة أيام إلى عشرة أيام[176]. ومن الأمثلة الجيدة على تعاون الشركات مع النقابات العمالية، مذكرة التفاهم التي وقعها أحد محلات الســـوبر ماركت الكبرى مع الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم والمقاصـــف والتبغ والرابطات المتصـــلة بها، والتي التزم فيها الطرفان "بدعم

(169) انظر https://files.mutualcdn.com/ituc/files/ITUC_GlobalRightsIndex_2021_EN_Final.pdf, p. 4.

(170) A/HRC/47/50، الفقرة 54.

(171) انظر https://www.etuc.org/sites/default/files/publication/file/2020-06/Covid-19%20Briefing%20Trade%20union%20rights%20and%20COVID-19%20updated%2010062020%20final.pdf.

(172) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---dialogue/documents/publication/wcms_802527.pdf.

(173) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/Denmark.pdf.

(174) انظر https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/briefingnote/wcms_741342.pdf.

(175) انظر https://www.ufcw.org/press-releases/krogercoronavirus.

(176) انظر الرد الوارد من لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/UNGPsBHRnext10/inputs/responses_ungps10_have_your_say_compilation.pdf.

حقوق العمال على الصعيد العالمي، مع التركيز بشكل خاص على كيفية استفادة المرأة في سلاسل الإمداد العالمية بالأغذية من آليات التظلم الفعالة وحرية تكوين الجمعيات والتمثيل النقابي[177]".

49- وتثير التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والحريات المدنية قلقا متزايدا على الصعيد العالمي، وهي تهديدات اشتدت حدتها أثناء الجائحة بسبب تدابير الإغلاق الشامل، مما سهل تعقب المدافعين عن الحقوق والحريات. وسُجلت أيضاً زيادة في عدد التهديدات بالاعتداء البدني على الناشطين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من جانب الجماعات المسلحة[178]، وحالات فرض قيود على حرية التجمع العام والحملات المنظمة بالحضور الشخصي، وحالات الحرمان من الحق في المشاركة العامة[179]. ففي هندوراس، مثلا، ظل المدافعون عن حقوق الإنسان والبيئة يتعرضون لهجمات مميتة انتقاما منهم لدفاعهم عن تلك الحقوق[180]، ووقعت هجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان في أماكن من بينها البرازيل وجنوب أفريقيا وكمبوديا[181]. وعلى نحو ما ذكره الفريق العامل في إرشاداته الصادرة في عام 2021 بشأن ضمان احترام المدافعين عن حقوق الإنسان، أثرت استجابات الحكومة للجائحة على الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وزادت الجائحة من حدة المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وجعلت عملهم أصعب وأشد عزلا وخطورة. ويجب ألا تستخدم الحكومات والجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية التدابير التي تتخذها لمواجهة الجائحة وتبعاتها الاقتصادية ذريعةً للالتفاف على التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والبيئة[182].

هاء- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

50- سلطت الجائحة الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في توجيه الحكومات والشركات وإسداء المشورة لها فيما يتعلق بالتصدي للأزمات مع حماية حقوق الإنسان واحترامها في الوقت ذاته. فعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان توجيهات لفائدة الحكومة بشأن تطبيق التدابير السياساتية والتشريعية ذات الصلة بالأزمة بما يكفل احترام حقوق الإنسان الواجبة للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة الأعمال التجارية[183].

51- ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضا أن تصدر توجيهات لفائدة الحكومات بشأن تطبيق تدابير خاصة ومحددة الهدف لحماية أشد الفئات استضعافاً في المجتمع، ورصد حقوق الإنسان وتنفيذ تدابير الطوارئ، وتبادل المعلومات مع أصحاب الحقوق بشأن حماية معايير حقوق الإنسان أثناء الجائحة، وضمان إمكانية الوصول الافتراضي إلى خدمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أثناء تدابير الإغلاق الشامل.

(177) انظر https://www.iuf.org/wp-content/uploads/2022/01/MoU-Tesco-and-IUF-Jan-2022-e-signatures.pdf.

(178) انظر https://earthrights.org/media/organizations-urge-governments-to-protect-activists-and-communities-threatened-by-armed-groups-during-covid-19-pandemic/.

(179) انظر https://www.business-humanrights.org/en/from-us/briefings/just-recovery-in-peril-human-rights-defenders-face-increasing-risk-during-covid-19/.

(180) انظر https://earthrights.org/blog/activists-under-attack-in-honduras/.

(181) A/HRC/47/50، الفقرة 80.

(182) A/HRC/47/39/Add.2، الفقرات 24 و33 و34. انظر أيضاً https://www.frontlinedefenders.org/en/campaign/covid-19-attacks-hrds-time-pandemic.

(183) انظر https://www.knchr.org/Portals/0/KNCHR%20Advisory%20on%20Labour.pdf.

52- ولاحظ الفريق العامل أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد تواجه، في حالات الطوارئ العامة أو في حالات النزاع، تحديات إضافية في الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتصل بالقطاع الخاص[184]. وقد تناول إعلان كييف بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر 2015[185]. ومع أن الجائحة كثيراً ما استُخدمت ذريعة من جانب من هم في مواقع سلطة لفرض قيود على حقوق الإنسان وتقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني[186]، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اضطلعت بدور هام في طلب للقيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات[187]، وفي تقديم إرشادات للدول بشأن ضمان امتثال تدابير التصدي للجائحة لحقوق الإنسان وحمايتها للفئات المستضعفة[188].

واو- أمثلة على المبادرات التي اتخذتها بعض كيانات الأمم المتحدة أثناء الجائحة

53- منذ بداية الجائحة، سلطت مختلف كيانات الأمم المتحدة الضوء على تأثير الأزمة على العمال وغيرهم من الفئات المتضررة. وتصدت تلك الكيانات لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية من خلال التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الدولي، ودعمت الدول في التصدي لتلك التحديات[189]. وتبين الأمثلة التالية كيف خصصت وكالتان تابعتان للأمم المتحدة، هما هيئة الأمم المتحدة للمرأة (التي شاركت في المنتدى السنوي العاشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (التي ردت على استبيان الفريق العامل)، موارد لبحث السبل التي أثرت بها الجائحة على ولايتيهما وكيف يمكن للحكومات وقطاع الأعمال أن يساعدا في معالجة القضايا التي سلط عمل هاتين الوكالتين الضوء عليها.

54- وأجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحثا أظهر أن النساء من أشد الفئات تضرراً من الجائحة، حيث أن ظروف عملهن الهشة أصلاً، فهن يتقاضين ويدخرن أقل من الرجال ويشغلن وظائف أقل أماناً من وظائف الرجال، جعلتهن أكثر قابلية للتأثر باضطرابات سوق العمل. وبالإضافة إلى العبء الاقتصادي، زادت الجائحة من عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، في ضوء عدم ذهاب الأطفال إلى المدرسة، كما زادت من حاجة كبار السن إلى الرعاية، وأرهقت الخدمات الصحية[190]. وأظهرت النتائج

(184) A/HRC/47/39/Add.3، الفقرة 43.

(185) انظر http://ennhri.org/wp-content/uploads/2019/10/the_kyiv_declaration.pdf.

(186) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/NHRI/GANHRI/COVID-19-and-NHRI.pdf.

(187) انظر https://www.osce.org/files/f/documents/8/0/465906.pdf.

(188) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/NHRI/GANHRI/COVID-19-and-NHRI.pdf.

(189) انظر https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_world_of_work_and_covid-19_june_2020.pdf؛ و https://www.unglobalcompact.org/news/4531-03-16-2020؛ و https://www.un.org/en/coronavirus/never-waste-crisis-corporations-invest-%E2%80%98recover-better%E2%80%99-covid-19؛ و https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm؛ و https://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources-details/en/c/1270457/؛ و https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2021/01/19/covid-19-business-pulse-survey-dashboard؛ و https://www.enterprisesurveys.org/en/covid-19.

(190) انظر https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/09/gender-equality-in-the-wake-of-covid-19؛ و https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf.

التي توصلت إليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن على الرغم من فقدان النساء والرجال وظائفهم على حد سواء، فإن النساء تعرضن أكثر لتخفيض ساعات عملهن المدفوعة الأجر، وانخفض دخلهن بشدة، ويتوقع أن تكون وتيرة تعافيهن من الأزمة أبطأ من وتيرة تعافي الرجال منها. ومن المرجح على وجه الخصوص أن تفقد الأمهات العاملات الشابات أمنهن الاقتصادي، وتضررت الأرامل بشدة أيضاً من الناحية الاقتصادية، والنساء اللائي تلقين تعليماً محدوداً معرضات بشدة لتكبد خسائر اقتصادية[191].

55- ووثقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء شيلي برنامج إعانات لدعم مقدمات الرعاية العاملات، وتصميمها سياسة وطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا لتعزيز المهارات التكنولوجية للمرأة وفرص عملها[192]؛ وإدراج ملديف ما يقرب من 500 7 من العاملات غير الرسميات في البرنامج الحكومي لبدلات دعم الدخل[193]؛ وتوسيع الحكومة في رواندا نطاق الاستفادة من صندوق الإنعاش الاقتصادي ليشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تتركز النساء[194].

56- وتناولت اليونسكو قضايا الخصوصية المرتبطة بزيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية أثناء الجائحة بهدف احتواء انتشار الفيروس، وتنفيذ آليات اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، وجمع كمية هائلة من البيانات الشخصية. وصاغت التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في عام 2021، وهي صك معياري رائد اعتمدته 193 دولة عضواً ويتضمن أحكاماً لفهم مصير المعلومات التي تعين جمعها بطريقة تحترم الخصوصية والشفافية[195].

57- وكشفت مبادرة اليونسكو العالمية بشأن كوفيد-19 المعنونة "شباب بصفتهم باحثين" العقبات التي تحول دون إعمال حق الشباب في العمل وحقهم في مستوى معيشي لائق. وتتعلق هذه العقبات بالأعمال التجارية و/أو يمكن تذليلها بمساهمة الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال. وسلط البحث الضوء على أهمية التعاون مع حكومات البلدان ودوائر الأعمال في رسم وتنفيذ سياسات وبرامج كفيلة بإرساء دعائم حماية العمال في مكان العمل، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية لفائدة الشباب، وتحسين الدعم المقدم للمؤسسات التي يقودها الشباب، وتعزيز السبل التي تمكِّن الشباب من التواصل مع راسمي السياسات ومن إقامة شراكات معهم[196].

58- وفي بداية الجائحة، أنشأت اليونسكو التحالف العالمي للتعليم، وهو عبارة عن شراكة دولية متعددة القطاعات تضم ما يقرب من 180 عضواً من القطاع الخاص، بما في ذلك شركات عاملة في مجال تكنولوجيا التعليم، ومنظمات غير ربحية، ومؤسسات خيرية، ووسائل إعلام، ومنظمات تابعة للمجتمع المدني. ويوفر التحالف منصة تعاونية تمكن من استمرارية التعلم الذي انقطع جراء الجائحة[197].

(191) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf, pp. 4–5.

(192) انظر https://data.unwomen.org/features/chile-data-womens-paid-and-unpaid-work-prompt-subsidy-working-caregivers-and-inform.

(193) انظر https://data.unwomen.org/features/maldives-survey-findings-influence-covid-19-response.

(194) انظر https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf, p. 20.

(195) انظر https://en.unesco.org/artificial-intelligence/ethics.

(196) انظر https://www.cepal.org/sites/default/files/presentations/ppt_dia_internacional_de_la_juventud_2020.pdf (بالإسبانية).

(197) انظر https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/globalcoalition#:~:text=The%20Global%20Education%20Coalition%20launched,this%20unprecedented%20disruption%20and%20beyond.

خامساً- الاستنتاجات

59- كشفت الجائحة والأزمة الاقتصادية التي تلتها عن أوجه التفاوت والهشاشة التي تعتري نماذج العمل وأدت إلى تفاقمها. وتطرح أوجه التفاوت والهشاشة هذه عقبة أساسية أمام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة، وتدل على ضرورة توفير ضمانات أفضل للمستضعفين من العمال والمستهلكين في جميع القطاعات. وفي الوقت ذاته، تتيح الجائحة فرصة معالجة أوجه التفاوت والهشاشة، وبناء مستقبل ينعم فيه الناس بالرخاء والأمن، مع وضع حقوق الإنسان في صميم نماذج العمل. وينبغي للدول والأعمال التجارية أن تكفل إسهام تدابير التصدي للجائحة في إعادة البناء على نحو أفضل على المدى الطويل، بسبل منها معالجة الفقر وانعدام المساواة ونقص الاستثمار في الرعاية الصحية والخدمات العامة، وذلك من أجل بناء عالم أكثر استدامة وشمولاً للجميع[198].

60- وعندما تنتهي الجائحة، يجب على الدول والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال ألا تعود إلى أساليب عملها المعتادة، بل ينبغي لها أن تضع تصوراً لوضع طبيعي جديد يستند إلى المعايير المحددة في المبادئ التوجيهية. وتتيح فترة التعافي فرصة اتباع مسار أكثر استدامة في المستقبل، محوره الناس والكوكب. وسيمكن إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ المبادئ التوجيهية من الاستعداد بشكل أفضل للأزمات المقبلة، ولا سيما أزمة المناخ وغيرها من العقبات التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان والناجمة عن أوجه الإجحاف والتفاوت.

61- وتقع على عاتق كل من الدول والأعمال التجارية واجبات ومسؤوليات تلزمها بضمان احترام حقوق الإنسان في تنفيذها للتدابير المتخذة لدعم إنعاش الاقتصاد. وينبغي النظر إلى المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة بوصفهم شركاء أساسيين في تحقيق هذا الهدف، وفي مساعدة الدول والأعمال التجارية على تحديد الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان، ومنع وقوعها والتخفيف من حدتها. وتوفر المبادئ التوجيهية، من خلال تركيزها على منع ومعالجة أبرز المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الأشد عرضة لخطر الاستضعاف أو التهميش، إطار عمل لفائدة الدول والأعمال التجارية على حد سواء. ومع أن الجائحة أوجدت وضعاً لم يسبق له مثيل، فإن تدابير التصدي للجائحة يجب أن تستند إلى معايير حقوق الإنسان المعمول بها، بما فيها المبادئ التوجيهية[199]. فالأزمات من قبيل الجائحة تستمر لسنوات وتنجم عنها آثار متعددة وغير متوقعة عبر الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ولن يشعر العمال بآثار الضرر الاقتصادي الناجم عن الجائحة بعد وقت طويل من عودة الأعمال التجارية إلى العمل مجدداً. وعندما تُحدد الخيارات ذات الصلة بالانتعاش المالي على حساب حقوق الإنسان الواجبة للناس ورفاههم وكرامتهم، فإن العواقب الإنسانية لذلك تكون حقيقية ووخيمة وغالباً ما تفضي إلى تغيير مجرى حياة المتضررين منها. وأمام العالم فرصة لرسم مسار مختلف يسهم في استدامة الأعمال التجارية مع احترام حقوق الجميع وكرامتهم[200]. والتوصيات التالية تنطبق على الجائحة الحالية والأزمات المقبلة.

(198) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/BusinessAndHR-COVID19.pdf.

(199) المرجع نفسه.

(200) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Business/WG/Responsible-recovery-information-note.pdf.

سادساً- التوصيات

62- ينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) ضمان امتثال التدابير المتخذة للتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمات لحقوق الإنسان وإسهامها في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) إنفاذ قوانين ولوائح العمل والتوظيف (أو وضعها إن لم تكن موجودة)، بما فيها القوانين واللوائح المتعلقة بالأجور، والصحة والسلامة المهنيتين، والإجازات المرضية والأسرية مدفوعة الأجر، واستحقاقات دعم رعاية الأطفال، ومكافحة التمييز، والحق في التنظيم والتفاوض الجماعي، بسبل منها ضمان وجود قدرات كافية لإجراء عمليات تفتيش أماكن العمل وفرض جزاءات تتناسب مع أي انتهاكات يُكشَّف عنها؛

(ج) ضمان وجود تشريعات ولوائح فعالة للحماية من الضرر الذي تلحقه مؤسسات الأعمال بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال مطالبة هذه المؤسسات ببذل العناية الواجبة فعلياً في مراعاة حقوق الإنسان وإجراء تقييمات للأثر البيئي والمناخي الناجم عن أنشطتها، والكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة بتأثير أنشطتها على البيئة وعلى تغير المناخ، وتشجيعها على إيلاء الأولوية للاستثمار المنخفض الكربون والخالي من الكربون؛

(د) النظر، عند تصميم آليات تظلم حكومية وفي سير عمل آليات التظلم القائمة، في سبل بديلة تُمكِّن من الوصول الآمن إلى سبل الانتصاف من خلال رفع القيود المفروضة في إطار التصدي للجائحة وضمان أن يشمل نطاق المظالم المقبولة الأضرار الناجمة عن الأزمات؛

(هـ) مطالبة مؤسسات الأعمال باحترام الاتفاقات القائمة المبرمة بالتفاوض الجماعي، ودعم النقابات العمالية، وإيلاء الأولوية لسلامة العمال، ومنح العمال أجورا إضافية واستحقاقات لرعاية أطفالهم عند الاقتضاء، وتجنب التسريح المؤقت للعمال، والتعاون مع العمال في صنع القرارات في الشركات، ومحاسبة مؤسسات الأعمال التي تنتهك قوانين العمل؛

(و) توفير شبكة أمان كافية، ولا سيما لأشد الفئات والأفراد هشاشة واستضعافاً في سوق العمل، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والعمال المهاجرون والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي؛

(ز) النص، عند تقديم مساعدات لإنقاذ الشركات أو غيرها من حزم دعم الانتعاش المالي والتحفيز عليه، على أحكام تلزم المستفيدين من ذلك الدعم بتنفيذ المبادئ التوجيهية، بسبل منها بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإتاحة سبل الوصول إلى آليات الانتصاف والتظلم، واستبعاد مؤسسات الأعمال التي لديها سجلات مثبتة في تقويض حقوق الإنسان من الدعم الحكومي وكذلك مؤسسات الأعمال التي تحمي أرباحها في ملاذات ضريبية وتوجه رؤوس أموالها إلى المساهمين فيها ورؤساء مجالس إدارتها بدلاً من توجيهها إلى العمال، بما في ذلك من خلال إعادة شراء الأسهم، وتوزيع الأرباح، ودفع مكافآت لمديريها التنفيذيين، وزيادة رواتب الموظفين ذوي الدخل المرتفع، وتسريح العمال مؤقتاً؛

(ح) إلزام مؤسسات الأعمال التي تتلقى مساعدات في إطار خطط الإنقاذ أو غيرها من حزم الدعم والتحفيز المالي بتحديد المخاطر البارزة المحدقة بحقوق الإنسان في سياق التعافي من الأزمة، وتحديد الخطوات اللازمة لمنع هذه المخاطر ومعالجتها والتخفيف من حدتها؛

(ط) النظر في الآثار المناخية التي يحتمل أن تنجم عن تدابير دعم الانتعاش المالي، وهيكلة حزم المساعدات للتخفيف من هذه الآثار، ومقاومة أي محاولات لإضعاف معايير الانبعاثات واللوائح البيئية المعمول بها؛

(ي) إيلاء اعتبار خاص في حالات الأزمات للضغط الواقع على كاهل قطاع الرعاية ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر، بمن فيهم النساء، من خلال إلزام مؤسسات الأعمال المعنية باستيفاء معايير أعلى لسلامة العمال ومنعها من معاقبة العمال المجبرين على تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر؛

(ك) حماية الحيز المدني في جميع الأوقات من خلال ضمان التمتع بالحريات الأساسية وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بسبل منها تهيئة بيئة قانونية وسياسية مؤاتية تمنع تعرضهم لأي اعتداءات أو أعمال انتقامية من جانب الأعمال التجارية والأطراف الثالثة، وضمان الوصول إلى سبل الانتصاف من أي انتهاكات من هذا القبيل، وحماية متلمسي الانتصاف من أي أعمال انتقامية؛

(ل) توسيع نطاق خطط الرقمنة وإنشاء بنى تحتية تكنولوجية متقدمة يمكن استخدامها أثناء الأزمات كبدائل للمعاملات الشخصية، وضمان أن تكون أي تكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والتعرف على الأشخاص من سمات وجوههم، قابلةٍ للتدقيق من جانب السلطات التنظيمية المستقلة والمجتمع المدني؛

(م) ضمان منح الصفقات العمومية بشكل علني وشفاف، على أساس المنافسة الحرة والنزيهة، مع إيلاء الأولوية للشركات التي تعمل وفقاً للمبادئ التوجيهية؛

(ن) إدماج المبادئ التوجيهية وشروط الاستدامة في العمليات وممارسات الشراء في جميع الكيانات الحكومية والمؤسسات التجارية المملوكة للدولة أو الخاضعة لسيطرتها، واشتراط ذلك من الشركات التي تشتري منها تلك الكيانات والمؤسسات السلع والخدمات؛

(س) التنسيق من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، والتعاون الفعال من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات وجهود التوعية، ودعم وضع معايير وأدوات دولية وإقليمية ووطنية من أجل تعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، وضمان أن تنفذ مؤسسات التمويل الإنمائي مشاريع الإنعاش الاقتصادي بطريقة لا تضر بالمجتمعات المحلية؛

(ع) ضمان أن تدمج المؤسسات المتعددة الأطراف هذه التوصيات في أساليب تعاونها مع البلدان أو تيسيرها لحصول بلدان متعددة على الدعم اللازم لتحقيق الانتعاش المالي، وأن تنص على شروط لا تحصل الأعمال التجارية على الدعم المالي بموجبها ما لم تلتزم باحترام حقوق الإنسان؛

(ف) إقامة شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية ودعم العاملين لحسابهم الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ص) إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية مع التركيز على الاستدامة البيئية، والاقتصاد الأخضر، والانتقال العادل والمنصف إلى اقتصاد مستدام خال من الكربون يقوم على الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا السليمة بيئياً، والاستخدام المستدام للموارد، وتمكين المجتمعات المحلية، والحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، وسبل العيش التي تحفظ كرامة الإنسان؛

(ق) ضمان حصول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على موارد كافية، ولا سيما أثناء الأزمات، وإسناد ولايات إليها ومنحها اختصاصاً واسعاً والصلاحيات اللازمة لتعزيز السلوك المسؤول من جانب الأعمال التجارية وتيسير الوصول إلى سبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية.

63- وينبغي للأعمال التجارية أن تقوم بما يلي:

(أ) إعادة تصميم نماذج أعمالها بحيث تركز على سلامة الناس والكوكب في جميع مراحل عملياتها وسلاسل إمدادها، وتحقق أهداف التنمية المستدامة، وتحد من ظاهرة الاحتباس الحراري؛

(ب) ضمان احترام معايير الصحة والسلامة في جميع الأوقات، وخاصة في أوقات الأزمات، ومنح العمال والموظفين عقود عمل عادلة وشاملة، وأجر كفاف، وإجازات طبية وعائلية مدفوعة الأجر، واستحقاقات دعم لرعاية الأطفال، واحترام حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي، واحترام الاتفاقات المبرمة بالتفاوض الجماعي، ودعم النقابات العمالية، وتجنب تسريح العمال تسريحاً مؤقتاً، وضمان اتخاذ الشركات قراراتها بالتعاون مع العمال؛

(ج) احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير العمل، وضمان الممارسات المستدامة عبر سلاسل القيمة الخاصة بها، وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لتحديد الآثار السلبية لأنشطتها على حقوق الإنسان ومنع وقوعها والتخفيف من حدتها ومحاسبة المسؤولين عنها، بما في ذلك فيما يتعلق بعمال اليومية، والعمال غير المتعاقدين، والموظفين المؤقتين، والعمال في اقتصاد العربة وغيره من أشكال العمل غير المستقر، ومن يعملون في سلاسل الإمداد والعملاء والمجتمعات المحلية؛

(د) الامتناع عن معاقبة العمال، بمن فيهم النساء، الذين يضطرون إلى الاضطلاع بأدوار رعاية غير مدفوعة الأجر؛

(هـ) ضمان مشاركة أشد الأفراد والجماعات تهميشاً في تصميم وتنفيذ تدابير تصدٍ ممتثلة لحقوق الإنسان، بسبل منها أخذ التجارب والاحتياجات الجنسانية في الاعتبار؛

(و) اعتماد معايير سلامة أعلى بالنسبة للعاملين في قطاع الرعاية في حالة الأزمات الصحية؛

(ز) الامتناع عن اتباع ممارسات تجارية تولي الأولوية لتوليد القيمة لصالح المساهمين على حساب حقوق العمال، كالممارسات التي تعيد توجيه رأس المال بعيداً عن العمال ونحو المساهمين في الشركات والقائمين على إدارتها، بما في ذلك إعادة شراء الأسهم والسندات، وتوزيع الأرباح، ودفع مكافآت للمديرين التنفيذيين، وزيادة رواتب أصحاب الدخول المرتفعة، وتسريح العمال مؤقتاً؛

(ح) ضمان أن تشمل تقييمات أثر أنشطة الأعمال التجارية على حقوق الإنسان مشاورات فعلية مع الفئات التي يحتمل أن تتضرر من تلك الأنشطة وأن تركز على تأثير تلك الأنشطة على الفئات التي يحتمل أن تكون أشد عرضة للاستضعاف أو التهميش؛

(ط) التخفيف من حدة الآثار الضارة الناجمة عن أنشطتها، عندما تكتشف أنها تسببت أو ساهمت في حدوث آثار من هذا القبيل، بما في ذلك من خلال استخدام وزيادة النفوذ الذي تتمتع به في علاقاتها التجارية التي يحتمل أن تكون قد تسببت أو ساهمت في وقوع أذى، والمشاركة في آليات التعويض الفعالة؛

(ي) الحرص، في تصميم آليات التظلم الحكومية وتفعيلها، على ألا يواجه كل من يحق له الانتصاف أي حواجز ذات صلة بالجائحة وحماية أولئك الأشخاص من الأعمال الانتقامية، وضمان أن يشمل نطاق المظالم المقبولة الأذى الذي يلحق بالأشخاص أثناء الأزمات؛

(ك) اعتماد منظور جنساني في إجراء تقييمات الأثر على حقوق الإنسان وفي تصميم آليات التظلم على المستوى التنفيذي، وذلك استناداً إلى توجيهات الفريق العامل بشأن الأبعاد الجنسانية للمبادئ التوجيهية[201]؛

(ل) تعزيز حماية أصحاب الحقوق والمدافعين عن حقوق الإنسان، والحيلولة دون تعرضهم لأي اعتداء، وتوفير سبل الانتصاف لهم من أي اعتداء يستهدفهم؛

(م) تدريب الموظفين والموردين على المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان من جراء أنشطة الأعمال التجارية وآليات التظلم المتاحة؛

(ن) المساهمة في الشراكات العالمية الرامية إلى الانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة من خلال الانخراط في العمل الجماعي مع الدول، والأقران، ومنظمات الأعمال التجارية، والمجتمع المدني.

64- وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن يقوموا بما يلي:

(أ) المساهمة في تعزيز مساءلة الشركات، بما في ذلك من خلال إنشاء وتعهد آليات إلزامية وفعالة تكفل بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) المشاركة في مشاورات فعلية مع مؤسسات الأعمال العاكفة على إجراء تقييمات لأثر أنشطتها على حقوق الإنسان لضمان فهم مخاطر أنشطتها على حقوق الإنسان لأشد الفئات استضعافاً؛

(ج) الانخراط في حوار بناء بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز سبل الانتصاف الفعالة من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية ودعم الضحايا في الوصول إلى سبل الانتصاف؛

(د) إسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية التصدي للأزمات مع حماية حقوق الإنسان وتوفير التوجيه لها بشأن التدابير التي تكفل حماية أشد فئات المجتمع استضعافاً؛

(هـ) رصد تنفيذ تدابير الطوارئ وأثرها على حقوق الإنسان؛

(و) تبادل المعلومات مع أصحاب الحقوق عن سبل حماية حقوق الإنسان أثناء الأزمات، وضمان الوصول الافتراضي أو عبر الإنترنت إلى الخدمات التي تقدمها الجهات صاحبة المصلحة أثناء تدابير الإغلاق الشامل.

65- وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وآليات حقوق الإنسان التابعة لها أن تكفل الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية من خلال ما يلي:

(أ) دعم الدول والمجتمعات المحلية في التصدي للأزمات؛

(ب) تشجيع الدول وقطاع الأعمال على الانخراط في التعاون الدولي والمتعدد الأطراف لإعادة البناء على نحو أفضل بعد انتهاء الجائحة؛

(ج) الدعوة إلى إبرام عقدٍ اجتماعي جديد يقوم على تساوي الجميع في الحقوق والفرص.

(201) انظر A/HRC/41/43.